جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

دور المنظمات الدولية غير الحكومية في تحقيق الأمن البيئي
- منظمة السلام الأخضر أنموذجا-

مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص استراتيجية و علاقات دولية

إعداد الطالبة:
علية هاجر

إشراف الأستاذ:
أ طيايبة ساعد

لجنة المناقشة:

أ. زوين الياس..... رئيسا
أ. طيايبة ساعد..... مشرفا ومقررا
أ. عديلة محمد الطاهر..... عضوا مناقشا

السنة الجامعية:
2014-2015م.

بسم الله الرحمن الرحيم

شكـــر وتقدير

بعد الشكر و الحمد لله على نعمته علينا في إتمام هذا العمل، و بعد الصلاة و السلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم أتقدم بجزيل الشكر والامتنانو التقدير إلى الأستاذ ساعد طيايبة على قبوله الإشراف على هذه المذكرة، و على نصائحه و توجيهاته العلمية القيمة، دون نسيان شكره على إنسانيته، مساعدته، وتفانيه في العمل فألف شكر لك أستاذ.

كل الشكر و التقدير لأعضاء لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة هذا العمل و على جهدهم المبذول من أجل تقييمه

كما أتقدم بالشكر والتقدير لكل أساتذة قسم العلوم السياسية بجامعة المسيلة.

وكل من ساعدني في هذا العمل لكم جزيل الشكر و الامتنان.

إهـــــداء

إلى روح والدتي الطاهرة رحمها الله

إلى من كان و لازال و سيكون دوما مثلي الأعلى ... أبي حبيبي

إلى أختاي الغاليتين ... لبنى و ليلى

إلى من كان لي نعم الأخ و الصديق... بوذينة أمين

إلى بهجة الحياة و فرحتها... محمد أنس و رشيدة ياسمين

إلى من كانت نعم الصديقة و الأخت ... زينب بلعسل

إلى طلبة دفعة ماستر استراتيجية و علاقات الدولية

إلى كل من زرع بي روح العزيمة والإصرار

إليكم جميعا ... أهدي هذا العمل

هـاجر

مقدمـــة:

ساهمت العديد من المتغيرات العالمية خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي في إحداث تحولات، وإفراز تحديات كبيرة مست بشكل رئيس قدرة الدول على القيام بمهامها بشكل منفرد، في تلبية تطلعات مجتمعاتها لا سيما التطلعات ذات البعد الإنساني. فكان هذا السياق مساعدا على وجود فواعل أخرى تسعى إلى القيام بالمهام، ومواجهة التحديات التي كانت من صميم اختصاص الدول، ومن هذه الفواعل نجد: المنظمات الدولية غير الحكومية التي سارعت لمشاركة الدول في إدارة وتبني بعض القضايا، كما تمكنت من وضع أجندات خاصة بها، وبذلك أضحت تساهم في رسم بعض الأدوار في مختلف المجالات التي تقتحمها.

كما أن التأثير المتزايد للمنظمات غير الحكومية في النطاق الدولي، ولد الانتباه ليس فقط إلى إنجازات هذه المنظمات ولكن أيضا إلى القضايا التي تدافع عنها، ومن بين هذه القضايا التي أولت لها المنظمات الدولية غير الحكومية أهمية وعناية بالغة: قضايا البيئية و الأمن البيئي التي أصبحت قضية دولية وعالمية تستدعي تضافر جهود الدول وكذا المنظمات الدولية غير الحكومية و غيرها من الفواعل. حيث يعتبر موضوع البيئة من أهم المواضيع المحورية على الساحة الدولية وهذا في ظل التدهور البيئي الذي يشهده العالم اليوم من تغيير للمناخ والتلوث....الخ. في ظل هذا التدهور البيئي اعتلت المسائل البيئية أجندة السياسة الدولية، وأبرمت العديد من الاتفاقيات الثنائية والإقليمية وحتى العالمية من أجل وضع حد للتدهور البيئي.

- **أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية هذه الدراسة في كون المنظمات غير الحكومية أصبحت أحد الفواعل البارزة والناشطة على مستوى مجالات وميادين عديدة في العلاقات الدولية وبمحاولة تبيان الدور الذي تلعبه في إطار الأمن الإنساني بصفة عامة والأمن البيئي بصفة خاصة، حيث يعتبر موضوع البيئة من أهم المواضيع المطروحة للنقاش على الساحة الدولية وهذا في ظل تدهور بيئي ملحوظ وظهور تهديدات أمنية بيئية عبر قومية صعبت من إمكانية تحمل الدول منفردة لتبعات هذه التهديدات.

أهدا ف الدراسة:

- سنحاول في دراستنا تقديم تصور تحليلي حول دور المنظمات الدولية غير الحكومية وسعيها في تحقيق الأمن البيئي.
- محاولة إبراز الدور الذي تلعبه المنظمات غير الحكومية في مجال حماية البيئة.
- معرفة مختلف الأساليب والآليات المتبعة من طرف المنظمات غير الحكومية في سبيل حماية البيئة وبالتالي إبراز دورها في تحقيق الأمن البيئي.

- إشكالية الدراسة:

إن دراسة موضوع دور المنظمات الدولية غير الحكومية في تحقيق الأمن الإنساني (البعد البيئي) يعتلي جانب من الأهمية، وعليه تحاول هذه الدراسة التطرق إلى معرفة طبيعة وفعالية الدور الذي تقوم به المنظمات الدولية غير الحكومية في مجال الأمن البيئي. وعلى هذا الأساس نطرح التساؤل التالي:

ما مدى فعالية الدور الذي تقوم به المنظمات الدولية غير الحكومية في تحقيق الأمن البيئي؟

ويندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي عدة تساؤلات فرعية:

- فيما تتمثل أهم المشكلات البيئية المطروحة على المستوى الدولي؟
- ما هو واقع السياسات البيئية المتبناة على المستوى العالمي؟
- ما هو تأثير منظمة السلام الأخضر في مجال حماية البيئة ؟

الفرضيات:

لمعالجة هذا الموضوع تم صياغة الفرضيات التالية:

- المشاكل البيئية تتطلب تضافر جهود مختلف الفواعل الدولية لا سيما المنظمات الدولية غير الحكومية.
- كلما كان هناك تنسيق و التزام و تقاسم للمسؤوليات بين الدول والمنظمات غير الحكومية كلما ساهم ذلك في تفعيل دور المنظمات غير الحكومية ونجاحها في تحقيق الأمن البيئي.
- يظهر دور منظمة السلام الأخضر من خلال المراقبة المستمرة لمدى التزام الدول بالحفاظ على البيئة.

- **أدبيات الدراسة:**

الدراسة التي قدمتها Kerstin Martens حول مكانة المنظمات الدولية غير الحكومية الصادر سنة 2005 بعنوان:

"NGOs and the United Nations Institutization Professionalization and adaptation."

هذه الدراسة اهتمت بإبراز التي أصبحت تتميز بها المنظمات الدولية غير الحكومية، حيث أصبح لها دور في التأثير على رسم السياسات وصنع القرارات العالمية، كما تتضمن الدراسة أيضا إبراز دور المنظمات الدولية غير الحكومية في معالجة القضايا والتهديدات المطروحة على الساحة العالمية منها حقوق الإنسان، حقوق المرأة والطفل، التنمية الإنسانية وحماية البيئية.

- كتاب البروفيسور "يمون دالبي" " Simon Dalby " لسنة 2002 و المعنون بـ " الأمن البيئي" و يتحدث في مجمله عن الانتقال الكمي و النوعي في الدراسات الأمنية نحو الأبعاد البيئية المستقبلية، و القلق ن التهديدات المرتبطة بها، و أيضا إدخال الدراسات الجيوبوليتيكة في هذه التحليلات و إبراز مدى صحة المنظور الجيوبوليتيكي في علم العلاقات الدولية.

- كتابات وإسهامات "توماس هومر ديكسون" Thomas-Homer Dixion وأبحاثه المتعلقة بالتنظير للنزاعات البيئية وعالم الغد ضمن هذه النزاعات، وكل ذلك وفقا لإدراج أهم المستلزمات الحالية، والتحولات المستقبلية، ودورها في تعقيد الأمور و التعجيل بحدوث اضطرابات بيئية بسبب هذا التغير سواء على صعيد العلاقات البينية للدول أو داخل الدولة نفسها وهنا لاحظنا تكاثفا في الجهود والمنشورات حول موضوع التهديدات و الأخطار المحتملة، اتسعت بها دائرة البحث لتشمل كلا من الجانب الأمني الإنساني وعلاقة البيئة بين كل منهما سواء في شكل تداخل للآثار و الأفعال أو الانعكاسات المتلاحقة لهذا التداخل.

1- الإطار النظري للدراسة:

إن دراسة أي موضوع أو ظاهرة في العلوم السياسية وفقا لمقاربة واحدة قد لا يكفي أحيانا للوصل لنتائج واضحة، وإلا سوف يكون ذلك تقييدا للدراسة، لذا كان من الضروري اعتماد مختلف التصورات النظرية للعلاقات الدولية من خلال الاعتماد على مقاربتين نظرتين:

- مدخل النيوليبرالي:

حيث تم استخدام هذا المدخل من خلال طرح فكرة المؤسساتية وتجاوز فكرة الدولاتية، وبالتالي تم تقديم مقاربة جديدة قائمة على تفعيل دور المؤسسات وإعطاء مجال لحرية فواعل جدد إلى جانب الدولة، وعليه تم من خلال هذا المدخل تفعيل دور الفواعل غير الدولاتية في ظل عجز الفاعل الدولاتي ومنها تم ووفق هذه المقاربة تفسير موضوع الدراسة المتعلقة بدور المنظمات الدولية غير الحكومية باعتبارها إحدى الفواعل غير الدولاتية التي تعمل على تفعيل عمليات حماية البيئة.

- مدخل الشبكة:

يطرح هذا المقترب وجود أكثر من جماعة فاعلة في صنع السياسات العامة والمشاركة في إتخاذ القرارات السياسية، كما يتضمن وجود صور وأنواع مختلفة من التشابكات والشراكة التي تساهم في تشكيل هذه السياسات وتتضمن هذه الشبكات أطراف حكومية وغير حكومية وهذا ما تم التركيز عليه في هذه الدراسة بحيث تم البحث عن مدى تشابك أدور المنظمات الدولية غير الحكومية لتحقيق هدفها الأساسي والمتضمن تحقيق الأمن الإنساني و البيئي.

2- الإطار المنهجي للدراسة:

إذا كان الهدف من إجراء أي بحث هو الوصول إل نتائج علمية وتحقيق الموضوعية، فإننا حاولنا قدر الإمكان تجاوز العمومية في الطرح من خلال تناولنا للمقاربات الأمنية والبيئية وذلك بالانتقال من مستويات التحليل الكلية إلى المستويات الجزئية وفق ترتيب منطقي، و يتجلى الانتقال في مستويات التحليل من العام إلى الخاص من خلال تتبع التصورات حول الأمن الإنساني وعرض أبعاده ثم الانتقال أو حصر الدراسة في البعد البيئي و التهديدات البيئية، لذا فقد قمنا باستخدام المناهج التالية :

- **المنهج التاريخي والوصفي:**

وذلك بالعودة إلى تاريخ الدراسات الأمنية، والانتقال الذي حدث مع نهاية الحرب الباردة، وما صاحبه من تحولات في المفاهيم والفواعل، إلى جانب وصف لظاهرة الأمن الإنساني، وأبعاده، ثم الأمن البيئي، مصادره وتهديداته.

- **منهج دراسة حالة:**

على أساسه تم التعمق في الدراسة من خلال تحديد وحدة الدراسة سواء كانت منظمة أو نظام سياسي أو دول و هذا بهدف معرفة العلاقة والتفاعل بين أجزاء الظاهرة، وقد تم في هذه الدراسة الاعتماد على دراسة حالة منظمة السلام الأخضر باعتبارها تمثل إحدى المنظمات الدولية غير الحكومية ومحاولة إبراز دورها في تفعيل ترتيبات عمليات تحقيق الأمن الإنساني.

- **تقسيم الدراسة:**

تقوم هذه الدراسة على ثلاث فصول، تضمن الفصل الأول الإطار النظري للبحث تم فيه التطرق إلى نشأة وخصائص المنظمات الدولية غير الحكومية، أما المبحث الثاني فقد تم فيه دراسة مفهوم الأمن الإنساني ومهددات الأمن البيئي و أهم المشكلات البيئية المطروحة على الساحة الدولية.

أما الفصل الثاني فيحتوي على مبحثين الأول يتناول ظهور القضايا البيئية على الساحة الدولية ثم تطرقنا فيه لنظرة عامة حول أهم المؤتمرات الدولية والإقليمية أما المبحث الثاني فتضمن دور المنظمات الدولية غير الحكومية في مجال حماية البيئة والتطور التاريخي لهذا الدور وأهم الآليات المتبعة من طرف هذه المنظمات في مجال استجابتها لهذه التهديدات.

احتوى الفصل الثالث على مبحثين، وهو متعلق بدراسة حالة منظمة السلام الأخضر حيث تم في المبحث الأول التعريف بالمنظمة ونشأتها وهيكلتها بالإضافة لبيان علاقتها بمختلف الفاعلين في السياسة الدولية، أما المبحث الثاني فاحتوى على إنجازات المنظمة في مجال حماية البيئة و أهم التحديات التي تواجهها لنصل في الأخير لخاتمة الموضوع.

الفصل الأو ل:

مقاربة مفاهيمية للمنظمات الدولية غير الحكومية والأمن الإنساني

منذ بداية النصف الثاني من القرن العشرين، أخذت القضايا البيئية حيزا كبيرا من اهتمام المجتمع الدولي، تزايد هذا الاهتمام يرجع إلى ظهور تهديدات بيئية مشتركة وما قد ينتج عنها من أخطار لا تهدد الدولة فقط و إنما تهدد الجماعات والأفراد، وهو ما أثار اهتمام المجتمع الدولي وجميع الفواعل الدولية

ولقد أبدت المنظمات الدولية غير الحكومية هي الأخرى اهتماما كبيرا بموضوع البيئة، في محاولة للعب أدوار هامة إلى جانب الفواعل الرسمية. ومن خلال هذا الفصل سنحاول تتبع أهم التعاريف العلمية للمنظمات الدولية غير الحكومية وبيان ما يميزها من خصائص عن باقي فواعل التنظيم الدولي، أيضا سنتطرق في هذا الفصل لمفهوم وأبعاد الأمن الإنساني وذلك بتتبع مراحل توسع مفهوم الأمن، كما يحاول هذا الفصل الكشف عن أهم المشكلات البيئية التي تثير جدل واسع على الساحة الدولية و ذلك مرورا بتعريف البيئة والأمن البيئي .

المبحث الأو ل: الخلفية التاريخية للمنظمات غير الحكومية:

يمثل ازدياد عدد المنظمات غير الحكومية أحد أبرز أوجه العلاقات الدولية المعاصرة فالترابط المتزايد المقترن جزئيا بالتحسينات في مجالي تكنولوجيا الاتصالات والنقل ساهم في إنشاء ك2آلاف المنظمات و الوكالات والمجموعات المتخصصة.

ونمو هذه المنظمات وتزايد عددها يسلط الضوء على نمو "سلطة الشعب" الملحوظة في العلاقات الدولية بسبب فشل الدول أساسا في تلبية حاجات الأفراد الصحية والسياسية والبيئية وسنحاول في هذا المبحث أن نتناول ظهور المنظمات غير الحكومية و مكانتها القانونية.

المطلب الأو ل: نشأة وتعريف المنظمات الدولية غير الحكومية:

تشير بعض الدراسات إلى أن ظهور أول منظمة غير حكومية يعود إلى سنة 1917 دون تحديد هويتها ، ونظرا إلى النظام الصناعي وظهور الآلة، بدأت تظهر حركات تحريرية ضد الرق في مختلف المستعمرات البريطانية.وكانت أول منظمة غير حكومية مذكورة اسميا هي منظمة الأصدقاء كواكراس Association des distraction " سنة 1624 " وهي منظمة ذات طابع ديني تقوم على تقديم المساعدات الإنسانية [1]. وفي ذلك الوقت لم تكن قد ظهرت تحت تسمية NGOs ولكن كجمعيات دولية، إلا أن أهدافها لم تتغير منذ ظهورها فمعظم منظمات القرن الواحد و العشرين مازالت محافظة على نفس الأهداف التي تشمل دائما محاربة الفقر، محاولة إيجاد حلول للنزاعات، حماية البيئة، والمساعدات الإنسانية، مرورا بحقوق الإنسان .

ولقد تزايد عدد المنظمات غير الحكومية بالتوازي مع مراحل تطورها، كما اكتسبت نفوذا أوسع في عدة مجالات منذ الجيل الأول منها، ففي عام 1960 كان عددها 1255 منظمة غير حكومية، لكن مع بداية التسعينات من القرن العشرين بلغت 2000 منظمة وفي سنة 1999

[1]- سعيد سالم جوبلي، **المنظمات الدولية غير الحكومية في النظام القانوني الدولي** (القاهرة: دار النهضة العربية،ط1، 2003/2002)، ص.54.

تضاعف عددها ليصل إلى 26000 منظمة غير حكومية (وفقا للأرقام التي قدمها تقرير التسلح الدولي لعام 2003 الذي يعده معهد سيبري).[1]

تعريف المنظمات الدولية غير الحكومية:

تنشط المنظمات بصفة عامة على مستويات مختلفة :المستوى المحلي الوطني والمستوى الدولي وما يهمنا في هذه الدراسة المنظمات التي تنشط على المستوى الدولي .حيث يوجد هناك نوعان من المنظمات: المنظمات الدولية الحكومية، و المنظمات الدولية غير الحكومية.

قبل التطرق لمفهوم المنظمات الدولية غير الحكومية لابد من تحديد مفهوم كل من المنظمات الدولية ذات الطابع الحكومي والمنظمات الدولية التي تنشأ دون اتفاق بين الحكومات ألا و هي المنظمات الدولية غير الحكومية محل الدراسة. وقد تعددت تعاريف المنظمات الدولية، من خلال اختلاف الزاوية التي يتناولها كل باحث في دراسته.

فهناك من يعرف المنظمة الدولية كونها عبارة عن مؤسسة أو جهاز تنشئه مجموعة من الدول ،يمتلك بعض الصلاحيات والوسائل التي تمكنه من القيام بالمهام المنوطة به.[2]

تعريف محمد المجذوب" :هي تنظيم دولي يتمتع بصفة الدوام وبالشخصية الدولية"، وتتفق مجموعة من الدول بموجب ميثاق اتفاقية على إنشائه ومنحه الصلاحيات اللازمة للإشراف جزئيا أو كليا على بعض شؤو نها المشتركة من خلال العمل على توثيق أواصر التعاون والتقارب بتمثيلها والتعبير عن مواقفها ووجهات نظرها في المجتمع الدولي.[3]

كما يعرفها الدكتور عبد العزيز سرحان أنها: "وحدة قانونية تنشئها الدول لتحقيق غاية معينة و تكون لها إرادة مستقلة يتم التعبير عنها عبر أجهزة خاصة بالمنظمة و دائمة".[4]

---

[1]- مبروك غضبان، **التنظيم الدولي و المنظمات الدولية** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1994)، ص20.

[2]- محمد المجذوب، **التنظيم الدولي النظرية و المنظمات العالمية و الإقليمية و المتخصصة** (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2002)، ص 8 .

[3]- إبراهيم أحمد شلبي، **التنظيم الدولي دراسة في النظرية العامة والمنظمات الدولية**، (بيروت :الدار الجامعية للطباعة والنشر، 1984)، ص 102

[4]- سهيل حسين الفتلاوي، **مبلد ئ المنظمات الدولية العالمية و الإقليمية**، (عمان: دار الثقافة للنشر و التوزيع،2010)، ص21.

من خلال التعريفين السابقين نجد أنهما يتفقان على أن المنظمة الدولية لها صفة الدولية تنشأ وفق إطار قانوني و دوافع و أهداف مشتركة تمتلك الإرادة الذاتية بالإضافة إلى صفتي الاستمرارية و الديمومة .

وبالتالي تعرف المنظمات الدولية على أنها هيئة دولية دائمة تضم عددا من الدول تتمتع بإرادة مستقلة تهدف إلى حماية المصالح المشتركة للدول الأعضاء، كما تعرف على أنها" منظمات ترجع نشتها إلى المؤتمرات الدولية التي تحولت أماناتها العامة بسبب التحولات الدولية إلى أمانات دائمة في ظل تسمية جديدة هي المنظمات الدولية".[1]

فالمنظمات الدولية هي عبارة عن تنظيم دولي يتمتع بصفة الدوام، وبالشخصية الدولية باتفاق بين مجموعة من الدول بموجب ميثاق أو اتفاقية على إنشائه ومنحه الصلاحيات اللازمة (المطلقة، أو المقيدة) للإشراف جزئيا أو كليا على بعض شؤونها المشتركة والعمل على توثق أواصر التعاون والتقارب فيما بينها، والقيام بتمثيلها والتعبير عن مواقفها ووجهات نظرها في المجتمع الدولي.[2]

من خلال ما سبق يمكن القول بأن المنظمات الدولية تتعدد تعريفاتها وتتنوع بتنوع وجهات النظر ويمكن إعطاء التعريف الإجرائي المقرب من كل التعاريف السابقة فتعرف المنظمة الدولية على أنها تنظيم دولي يتمتع بصفة الدوام وبالشخصية الدولية حيث تتفق مجموعة من الدول بموجب ميثاق أو اتفاقية، على إنشائه ومنحه الصلاحيات اللازمة للإشراف جزئيا أو كليا على بعض شؤونها المشتركة و العمل على توثيق أواصر التعاون والتقارب فيما بينها والقيام بتمثيلها والتعبير عن مواقفها ووجهات نظرها في المجتمع الدولي.

وبعد تحديدنا لمفهوم المنظمات الدولية بصفة عامة، هنا يتم البحث عن مفهوم المنظمات اللولية غير الحكومية محل الدراسة والتحليل بهدف إثراء النقاش حو ل دورها في تحقيق الأمن الإنساني.

[1]- سهيل حسين الفتلاوي، **المنظمات الدولية**، (لبنان: دار الفكر العربي،2004) ، ص55.

[2]- محمد المجذوب، **التنظيم الدولي النظرية و المنظمات العالمية و الإقليمية المتخصصة**، (بيروت: منشورات حلبي الحقوقية، 2005)، ص8.

لا يوجد تعريف متفق عليه بين الباحثين والدارسين لمفهوم المنظمات الدولية غير الحكومية وإنما تعددت التعاريف وتنوعت التسميات التي تطلق على هذا النوع من التنظيمات بتعدد و تنوع الأطر المعرفية والثقافية المختلفة.

يعرفها **جوزيف ناي (Josef Ney)** بأنها: منظمات غير وطنية لا تنتمي لحكومة ما، وهي تعبر عن الوعي العالمي و الرأي العام العالمي، حيث تقوم بالضغط على الحكومات من أجل تغيير سياساتها.[1]

يؤكد كل من الأستاذين **كولار ومنصور ميلاد** على أن الـ NGO_s لا تتكون من الدول، وإنما من تجمعات وجمعيات أو حركات بدون هدف ربحي، تشكلت عفويا و بشكل حر، من قبل أفراد لتعبر عن تضامن غير وطني.[2]

يعرفها **مارسل ميرل (M.Merle)** بأنها: " كل تجمع أو جمعية أو حركة مكونة بصفة دائمة من طرف خواص منتمين لدول مختلفة، لمتابعة أهداف غير الربح والكسب.[3]

نجد أن هذه التعاريف اشتركت جميعها على أن المنظمات الدولية غير الحكومية هي منظمات ذات طابع دولي، تتميز بالاستقلالية عن سلطات الدولة أو الحكومة، تسعى لتحقيق أهداف معينة، تتسم بالطابع التطوعي غير الربحي وهي الصفة التي تميزها عن غيرها من المنظمات الربحية.

وحسب ما جاء في بيان المنظمات غير الحكومية فإنها تعرف نفسها: ... أنها منظمات مستقلة لا تهدف إلى الربح وتعمل على الصعيد العالمي من أجل تعزيز حقوق الإنسان و التنمية المستدامة و حماية البيئة و الاستجابة الإنسانية و غيرها من المنافع العامة".[4]

و يضيفون في بيانهم جملة من العناصر التي تظم عملهم و يمكن أن نوجزها على النحو التالي:

---

[1]- فؤاد جدو، **دور المنظمات الغير حكومية في النزاعات الدولية- أنموذج منظمة أطباء بلا حدود-**" رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية،2009-2010، ص63

[2]- مبروك غضيان، المدخل إلى العلاقات الدولية، الجزائر: دار العلوم للنشر و التوزيع، 2007،ص249.

[3] - Michael Yaziji and Jonathan Doh, **NGOs and Corporations: Conflict and Collaboration**, New York: Cambridge university press, 2009, p.4.

[4]- المنظمات الحكومية مأخوذة من موقع "من نحن"في:

www.inogoaccounteability charter.org/www_we-ose.html (12/04/2015)

- الحق في ترسيخ الديمقراطية.
- العمل وفق مبدأ الشفافية و المساءلة الفعالة.
- تعمل على أساس علمي من خلال وضع برامج فعالة.

وهي تقوم في مجملها على عناصر ثابتة وهي أن عملها يكون طوعيا، غير تابعة لأي كيان حكومي، و أن لا يكون الهدف منها ربحيا.

المطلب الثاني: خصائص المنظمات الدولية غير الحكومية:

بعد استعراضنا لمختلف تعاريف المنظمات الدولية غير الحكومية ارتأينا أنه من الضروري تبيان أهم الخصائص التي تتميز بها عن باقي المنظمات الدولية الحكومية.

هذه الخصائص نابعة من المبادرة الذاتية باعتبارها كطرف فاعل في النظام الدولي وكقوى تساهم في تطوير القانون الدولي المعاصر من غير الدول وبعبارة أوضح، فلهذه المنظمات سمات نابعة من مفهومها القانوني، فأصبحت مقترنة بتحقيق مصالح وأبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية كحماية البيئة وحقوق الإنسان، وتتلخص هذه السمات أو الخصائص فيما يلي:[1]

أولا: المبادرة الفردية:

تقوم المنظمات الدولية غير الحكومية على الأشخاص الطبيعيين و المعنويين الخواص، إذ أن ناشئيها و العاملين فيها هم أشخاص متطوعون مؤمنون بأهداف تلك المنظمات وليسوا من الموظفين في الحكومة أو الدولة ولا يتلقون أوامرهم ورواتبهم منها، و إنما يمارسون نشاطهم بشكل مستقل عن الأنشطة الحكومية. كما أن تمويلها يعتمد بشكل أساسي على اشتراكات الأفراد، الأعضاء والتبرعات التي تحصل عليها المنظمة سواء من تلك الأفراد أو من هيئات رسمية وغير رسمية.

[1]- عمر سعد الله، **المنظمات الدولية غير الحكومية في القانون الدولي بين النظرية و التطور**، (الجزائر: دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، 2009)، ص23.

ثانيا: غير حكومية:

يقصد بهذه الصفة أمرين: "أن لا تكون للمنظمات الدولية غير الحكومية علاقة هيكلية مؤسسية بالحكومة،[1] وإن كان بإمكانها الحصول على مساعدات مالية أو فنية من الحكومة، و أن يكون هناك تمييز بينها وبين المنظمات الأخرى التابعة للحكومة والتي تعمل في نفس المجالات، ولا تتلقى تلك المنظمات أوامر من الحكومة وإنما تمارس نشاطها بشكل مستقل عن الأنشطة الحكومية.

كما تعتبر خاصية الاستقلالية عن الأنشطة الحكومية أحد أهم الأسباب التي تجعل لعمل هذا المنظمات أكبر قدر من الحرية في معالجة مختلف القضايا المطروحة على الساحة الدولية، كما تمنحها نسبة مصداقية عالية من حيث أنها منظمات لا تخدم مصالح دول معينة .

ثالثا : المنظمة الدولية غير الحكومية لا تتمتع بالشخصية القانونية الدولية

أي أن المنظمات الدولية غير الحكومية لا تتمتع بالشخصية القانونية الدولية ولا تخضع لقواعد القانون الدولي، وإنما تخضع لقوانين دولة المقر أو لقوانين محلية خاصة تصدر للتيسير على هذه المنظمات وتمكينها من مباشرة مهامها ويترتب على عدم تمتع المنظمات الدولية غير الحكومية بالشخصية القانونية الدولية ما يلي: [2]

1- أنه ليس لها نظام قانوني مستقل في المجتمع الدولي.

2- أن المنظمات مجرد جمعيات داخلية تخضع للتشريعات الوطنية، أي جمعيات وطنية تنشأ في ظل القوانين الوطنية.

3- نظرا لطبيعة عملها وأهميته في مساعدة المنظمات الحكومية، فإن هذه الأخيرة تعترف بالمنظمات غير الحكومية وتشاركها نشاطاتها، وجاء في المادة 71 من ميثاق الأمم المتحدة ما يؤكد ذلك.

---

[1]- محمد عامل ياقوت، **الشخصية الدولية في القانون الدولي العام**، (القاهرة: عالم الكتب، 1970)، ص.73.

[2]- مبروك غضبان، **المجتمع الدولي، الأصول و التطور و الأشخاص**، القسم الثاني،(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1994)، ص ص.507،508.

رابعا: إطار منشئ:

يتحدد نشاط أي من المنظمات الدولية غير الحكومية من خلال نصوص منشئة لها، بمعنى أنه لا يمكن أن تنشأ تلك المنظمات وتنشط على المستوى المحلي أو الدولي إلا بموجب نصوص قانونية مقررة في البيان التأسيسي أو في نظام أو لائحة توسع من قبل أفرادها بالتراضي، وترسم هذه النصوص أهداف المنظمة ووسائلها وشروط العضوية فيها وحقوق ألأعضاء وواجباتهم.

خامسا : لا تسعى إلى تحقيق الربح

وهذا عنصر هام ، فالهدف الإنساني الذي تسعى إليه المنظمات غير الحكومية جعلها منظمات لا تهدف إلى الربح، ولا إلى تعزيز الجانب المادي لها كمنظمة، وإنما هي منظمات تخدم الروحيات أكثر، بما تنشره من مبادئ وأفكار ومساندة حقوق الإنسان بصفة عامة وتعمل على تطوير مجالات الحياة والعلاقات الدولية.[1]

فهي منظمات خدماتية غير تجارية تسعى لخدمة البشرية بعيدا عن أي مطامع أو أهداف خفية،

سادسا: اختلاف البنية الشبكية:

المقصو د بهذه الخاصية هو أن من بين المميزات التي تتميز بها المنظمات غير الحكومية عن الدول والشركات هو ارتباطها بشبكة كثيفة من التفاعلات والعلاقات، التي تدعم نشاط هذه المنظمات. وتوفر هذه الشبكية مسارات موثوقة لتدفق المعلومات و الكفيلة برفع مستوى الأداء لهذه المنظمات والتي تعتمد على ارتباطات مختلفة لمستويات متنوعة محلية ودولية وعالمية و لعل أبرز هذه الارتباطات علاقة المنظمات الدولية غير الحكومية بالمنظمات الدولية على غرار منظمة الأمم المتحدة وكذا الموقع الذي تحتله هذه المنظمات في إطار الاتحاد الأوربي إلى جانب التنسيق مع بعض ممثلي القطاع الخاص

[1]- العربي وهيبة، **لمنظمات غير الحكومية كفاعل جديد في تطوير القانون الدولي و العلاقات الدولية**، رسالة ماجستير(جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2004/2033)، ص.33.

فالمنظمات غير الحكومية لها قدرة كبيرة على بناءالائتلافات المختلفة لمعالجة مشاكل مؤقتة، أو قضايا كبرى.[1]

كما أن هذا الترابط الشبكي سهل عمل المنظمات الدولية غير الحكومية فالحصول المعلومة الصحيحة في الوقت المناسب جعلها أكثر سرعة وفعالية في معظم تدخلاتها بالإضافة إلى التسهيلات المقدمة لها، خاصة على المستوى المحلي والتنسيق مع المنظمات الحكومية و المجتمع المدني.

ومنه يمكن إيجاز أهم السمات الأساسية التي تتميز بها المنظمات الدولية غير الحكومية في النقاط التالية:[2]

1- أن لها هيكلا رسميا وأن تتسم أنشطتها بالاستمرارية إلى حد كبير.

2- غير حكومية بمعنى أنه لا يجب أن تكون لها علاقة هيكلية مؤسسية بالحكومة حتى وإن كان بإمكانها الحصول على مساعدات حكومية مالية أو فنية.

3- غير هادفة للربح وفي حال أن حققت ربحا خلال العام، فيجب أن لا يوزع الربح على الإداريين و الأعضاء، بل أن يستخدم في دعم نشاط المنظمة.

4- ذاتية الحكم، أي أن تحكم الجمعية نفسها بنفسها عن طريق وجود إجراءات داخلية، وليس عن طريق كيانات خارجية.

5- تطوعية، بحيث تشتمل على درجة من التطوعية في أداء أنشطتها، و ذلك لا يعني أن كل، أو معظم الموارد المقدمة للجمعية يجب أن تكون من خلال إسهامات تطوعية، أو أن يكون معظم القائمين عليها من المتطوعين.

6- غير دينة، والمقصود هنا عدم تورط الجمعية في الدعوة الدنية أو تعليم ديانة ما.

7-أن تكون بعيدة عن أي عمل أو عصبة إجرامية، وألا تمت بأية صلة بأشكال العنف.

---

[1] -HULM ,David & Edwards,Michael,NGOs, States and donors : Too Close for Comfort ? (Macmillan Press Ltd,1997) P28

[2]- أماني قنديل، **الموسوعة العربية للمجتمع المدني**، (مصر: مكتبة الأسرة، 2008)، ص72.

8- غير سياسية بمعنى ألا تكون لها تحالفات مع الأحزاب السياسية رغم ما قد يكون لها من مواقف بشأن بعض القضايا السياسية.

بالإضافة إلى الخصائص السابقة التي تميز المنظمات الدولية غير الحكومية، هناك مجموعة خصائص أخرى لا بد أن تتوفر في المنظمات الدولية غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان من بينها[1] :

1-الاعتماد على المعلومات الموثوقة والدقيقة والحديثة التي تعكس واقع حقوق الإنسان في الدولة بشكل موضوعي غير مبالغ فيه.

2-التواصل مع الحكومة كأداة أساسية تمكن المنظمات من الحصول على المعلومات وإحداث التغييرات في سبيل تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

3-التمثيل أو انضمام الأعضاء إلى المنظمات لضمان تمثيل أوسع لها في مختلف المجالات

4-التعاون مع المنظمات الأخرى المشابهة، مما يتيح الاستغلال الأمثل للمصادر والحد من الازدواجية في العمل.

5-جذب اهتمام وسائل الإعلام المختلفة، وتأكيد دورها في مجال حقوق الإنسان.

6-احترام سيادة القانون لضمان عدم التعرض إلى أي انتقاد أو تدخل من قبل أي جهة وضرورة احترام قوانين الدولة التي تعمل بها المنظمة.

7-المرونة وتعدد وسائل التعبير من الحوار الدبلوماسي، إلى تشكيل جماعات الضغط وتنظيم المسيرات وإصدار التقارير تبعا لطبيعة الانتهاك.

8-اختيار التوقيت المناسب للدفاع عن قضية محددة، وأخذ اتجاهات الرأي العام بعين الاعتبار.

[1]- محمد الطراونة، **دور منظمات المجتمع المدني في حماية حقوق الإنسان**، في:
http://www.pal.lp.org بتاريخ 2015/03/10، ص4،5

المبحث الثاني: مفهوم الأمن الإنساني و مهددات الأمن البيئي.

ظل ينظر إلى مفهوم الأمن لفترة طويلة على أنه أمن حدود الوطن من العدوان الخارجي، أو بأنه حماية المصالح القومية في السياسة الخارجي، أو أنه الأمن العالمي بعدم حدوث حروب نووية. ومع انتهاء الحرب الباردة أضحى هذا المفهوم غير ذي جدوى في أذهان معظم الناس الذين أصبحوا يعتبرون انعدام الأمن يتأتى من المشكلات المتعلقة بالحياة اليومية أكثر مما ينشأ نتيجة الخوف من حدوث مشكلات عالمية، وبالنسبة للكثيرين منهم أصبح الأمن يرمز إلى الحماية من خطر الجوع والمرض والبطالة والجريمة والصراع الاجتماعي والقمع السياسي والمخاطر البيئية. فالأمن البشري قضية ذات طبيعة عالمية و هو مهم للناس في كل مكان، حيث نمت تهديدات مشتركة بالنسبة لجميع الناس مثل البطالة والمخدرات والجريمة والتلوث وانتهاكات حقوق الإنسان، قد تختلف هذه الانتهاكات من بلد لبلد، ولكن هذه التهديدات تظل ظاهرة متنامية.

المطلب الأول: مفهوم و أبعاد الأمن الإنساني.

طرح مفهوم الأمن الإنساني في فترة ما بعد الحرب الباردة، وفقا لمسارين الأول هو تطور المفهوم على المستوى الأكاديمي من خلال محاولة بعض الدراسات الأكاديمية لطرح المفهوم في محاولة منها لتعميق مفهوم الأمن الواقعي، وذلك بإضافة الأفراد كوحدات تحليل بديلة للدولة، وهو ما يتطلب اقترابا مغايرا يضع أمن الأفراد كأساس لتحقيق الأمن العالمي. وقد ركزت تلك الدراسات على مناقشة أنماط ومصادر تهديد الأمن الإنساني في القرن الحادي والعشرين، وتمايز مفهوم الأمن عن مفاهيم الأمن الواقعي، والأمن الشامل، و الأمن التعاوني من حيث اتخاذه الفرد كوحدة للتحليل.[1]

أما المسار الثاني فيتمثل في تبني المفهوم على المستوى الإجرائي من خلال الإعلان عن الالتزام بمفهوم الأمن الإنساني كأساس للسياسات الداخلية أو الخارجية، وهو ما جاء من خلال تبني المفهوم من قبل الأمم المتحدة والاتحاد الأوربي ودول مثل كندا واليابان، كما تبنت بعض المنظمات غير الحكومية المفهوم و هو ما برز من خلال المبادرة الإفريقية للأمن الإنساني، و ذلك من خلال إعلان

[1]- خديجة عرفة محمد أمين، **الأمن الإنساني المفهوم و التطبيق في الواقع العربي الدولي**، (الرياض:ط1،2009). ص4.

الالتزام بالسعي إلى تحقيق الأمن الإنساني، و ذلك من خلال الالتزام بالسعي إلى تحقيق الأمن الإنساني داخليا(المبادرة الإفريقية للأمن الإنساني)، أو خارجيا (الاتحاد الأوربي، واليابان، وكندا).[1]

ويمكن تتبع جذور مفهوم الأمن الإنساني في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1945 الذي كان تركيزه منصب على إرساء بعض القواعد الكفيلة بحماية حقوق الإنسان. وبالتالي تحقيق الأمن الإنساني. تلي ذلك بعض المبادرات لطرح مفهوم الأمن الإنساني.إلا أنه لم يكن لها صدى كبير ودور مؤثر في طرح المفهوم على أجندة العلاقات الدولية. ففي عام 1966 ظهرت نظرية سيكولوجية كندية باسم" الأمن الفردي Individual security" ومع بداية التسعينات بدأت تظهر مجموعة من التقارير لبعض اللجان ومنها جماعة نادي روما. واللجنة المستقلة للتنمية الدولية. واللجنة المستقلة لنزع السلاح والقضايا الأمنية و قد أكدت تلك اللجان في تقاريرها على أهمية تحقيق أمن الفرد وركزت على ما يعانيه الأفراد في كافة أنحاء العالم من فقر وتلوث. وغياب للأمن الوظيفي في سوق العمل. ومن ثم ضرورة دفع الاهتمام نحو مشاكل الأفراد.[2]

في عام 1994 أصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP تقريره للتنمية البشرية الذي تناول فيه "الأبعاد الجديدة للأمن الإنسان". دعا التقرير إلى ضرورة وضع الأفراد مركز الأجندة الأمنية بدلا من التركيز في فترة ما بعد الحرب الباردة يجب أن ينتقل من الأمن النووي إلى الأمن الإنساني. حيث يتناول منظور الأمن الإنساني التهديدات والتحديات التي تواجه أمن الأفراد، مثل غياب الأمن الشخصي والسياسي والمجتمعي والثقافي والصحي والبيئي والوظيفي وعدم استقرار الدخل.[3]

وقد حدد التقرير أربع خصائص أساسية للأمن الإنساني هي:[4]

1- الأمن الإنساني شامل عالمي، فهو حق للإنسان في كل مكان.

2- مكونات الأمن الإنساني متكاملة يتوقف كل منها على الآخر.

---

[1]- المرجع نفسه، ص45.

[2]- أسامة عبد الرحمان، علاقة الأمن الغذائي والمائي بالأمن القومي، (ط1)، ص35.

[3]- سيد أحمد قوجيلي، **تطور الدراسات الأمنية و معضلة التطبيق في العالم العربي** (أبو ضبي: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، ط1، 2012)، ص.52

[4]- اسامة عبد الرحمان، **مرجع سابق**، ص. 36.

3- الأمن الإنساني ممكن من خلال الوقاية المبكرة. وهي أسهل من التدخل اللاحق.

4- الأمن الإنساني محوره الإنسان ويتعلق بنوعية حياة الناس في كل مكان.

كما حدد التقرير مكونات الأمن الإنساني في شقين، الأول هو الحرية من الحاجة. والثاني هو الحرية من الخوف.

من أجل وضع تحديد واضح لمعنى الأمن الإنساني، يجب طرح السؤال، أمن من؟ والأمن من ماذا؟ حيث أن الأمن الإنساني يأخذ كمرجعية الأشخاص ومجتمعاتهم، قبل الإقليم أو الدولة، ومن جهة ثانية، في تحديد الأمن من ماذا، فالأمن الإنساني يوضح العوامل التي تهدد بقاء الشعوب وأمنهم.

تعرف لجنة أمن الإنسان، الأمن الإنساني على أنه حماية الجوهر الحيوي لحياة البشر، بطرق تعزز حريات الإنسان وتحقيق الإنسان لذاته فأمن الإنسان يعني حماية الحريات الأساسية- تلك الحريات التي تمثل جوهر الحياة.[1]

هذا التعريف ركز على حماية الحريات الأساسية للإنسان، لكنه لم يتحدث عن أي حماية لما قد يطرأ من تهديدات جديدة.

عرفه كوفي عنان سنة 2000 في تقريره للأمم المتحدة، والمعنون بـ(نحن البشر) كالآتي:[2]

يتضمن أمن الإنسان بأوسع معانيه ما هو أكثر بمراحل من انعدام الصراعات العنيفة، فهو يشمل حقوق الإنسان، الحكم الرشيد وإمكانية الحصول على التعليم و على الرعاية الصحية، وكفاءة إتاحة الفرص والخيارات لكل فرد لتحقيق إمكاناته. وكل خطوة في هذا الاتجاه هي أيضا خطوة نحو الحد من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي، ومنع الصراعات والتحرر من الفاقة والتحرر من الخوف، وحرية الأجيال المقبلة في أن ترث بيئة طبيعية صحية هي اللبنات المترابطة التي يكون منها الإنسان وبالتالي الأمن القومي.

---

[1] - http://www.humansecurity-chs.org.

[2] - Kofi A.Annan, Millennium Report of the secretary-general of the UN http://www.un.org/millennium/sg/report/

وهناك تعريف اللجنة المستقلة للتدخل وسيادة الدول في سنة 2001 حيث أنها عرفت الأمن الإنساني على أنه أمن الأشخاص الجسماني ورفاههم الاقتصادي والاجتماعي وكذلك احترام كرامتهم ككائنات وحماية حقوقهم وحرياتهم الأساسية فالأمن لم يعد في إقليم و بواسطة التسلح وإنما أصبح أكثر أمن الأفراد و أمن بواسطة التنمية الإنسانية و صولا إلى الأمن الإيكولوجي[1].

أشار وزير الخارجية الكندي السابق Liyod Axworthy في تحليله عن الأمن الإنساني: أن " الأمن الإنساني يتضمن الأمن ضد الحرمان الاقتصادي، نوعية مقبولة من الحياة، و ضمانا لحقوق الإنسان الأساسية". الأمن الإنساني يعبر عن جود أهم الاحتياجات الإنسانية الأساسية و الكرامة البشرية، بما في ذلك المشاركة الفعالة في حياة المجتمع. فهو يتجه نحو فكرة ديمقراطية فعالة وضرورية. هذا يعني أن الإشباع المادي يقع في لب الأمن الإنساني، كما أن المفهوم يتضمن الأبعاد غير المادية ليشكل مجموعا نوعيا. وهو يعتبر أن التغيير في طبيعة الصراع و العولمة المتزايدة جعل الشعوب غي أولوية الاهتمام الدولي، وأن سلامة الفرد التي تشكل محور الأمن الإنساني قد أصبحت معيارا للأمن العالمي وثمة علاقة وطيدة بين الأمن الإنساني والسلم الدولي، إذ لا يمكن تجاهل نتائج المجامعة والتلوث والعنف العرقي ... على صعيد السلم المنشود[2].

- أبعاد الأمن الإنساني:

لقد حدد برنامج الأمم المتحدة للتنمية لعام 1994 أبعاد الأمن الإنساني بـ 7 أبعاد هي "حركية و غير مرتبة وتتمثل في:

1- **الأمن البيئي:** وهو من بين أبعاد الأمن الإنساني الذي شهد تطورا ملحوظا في العقدين الأخيرين ويعتبر التغير المناخي في هذا الجانب من أبرز المخاطر التي يواجهها المجتمع الدولي، و"يقصد

[1] - rapport de la commission indépendant sur l'intervention et la souveraineté des états , la responsabilité de protéger , crdi , 2001 , p 120 . une nouvelle approche , la responsabilité de protéger .

[2]– الياس أبو جودة، **الأمن البشري و سيادة الدولة**، (بيروت:المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر والتوزيع،ط1،2008)، ص ص.44،45.

به خلق السياسات والآليات والقوانين التي تدرج في منطقها البشري العقلاني ضرورة حماية البيئة من التلوث كشرط أساسي لاستمرار الحياة".[1]

يتمحور الأمن البيئي حول اتخاذ سياسة بيئية على المستوى الوطني والإقليمي والدولي، لحماية الطبيعة والبشر من الأخطار البيئية الرئيسية التي تهدد الكرة الأرضية.كالاحتباس الحراري، والتلوث الهوائي، والنفايات الصناعية الخطرة، والمطر الحمضي، وتناقص طبقة الأوزون، وتلوث البحار والمحيطات والأنهار، والاكتظاظ السكاني، والضباب الدخاني، وظاهرة التصحر وتدمير الغابات الاستوائية. هذه المشكلات لا تطرأ في المناطق المدنية أو السكنية الكثيفة فقط، لا بل تمتد أيضا إلى المناطق النائية. وهذه التدابير الحمائية ترتكز على إصدار قوانين رادعة في إطار منطقة أو إقليم و قارة، ولكن لضمان النجاح على المدى الطويل، يجب أن تعمم قوانين و قواعد حماية البيئة على العالم بأجمعه، وأن يكون الاتفاق عليها في إطار تعاون دولي[2].

2- الأمن الصحي:

ويقصد به "تمكين الإنسان من العيش في بيئة تؤمنه من الأمراض كما توفر له الحق في التداوي وفي الاستشفاء و في الوقاية"، ويهتم بضمان الرعاية الصحية للجميع ويترجم عبر سلسلة من الإجراءات الخاصة بالوقاية والمعالجة للصحة البدنية أو النفسية على المستوى الفردي أو الجماعي، وتعزز هذا المفهوم منذ 1990، تزامنا مع ظهور عدة أزمات في منظومات الصحة العمومية وتوسع انتشار مرض السيدا وانفلونزا الطيور ... إلخ[1].

3- الأمن الغذائي:

يتحقق الأمن الغذائي، عندما يتمتع البشر كافة في جميع الأوقات بغرض الحصول، من الناحيتين المادية و الاقتصادية على أغذية كافية و سليمة و مغذية تلبي حاجاتهم التغذوية و تناسب أذواقهم الغذائية الغذائية، كي يعيشوا حياة موفورة النشاط والصحة. لكن واقع الأمن الغذائي لكثير

[1]- أمحند برقوق،" الأمن الإنساني. مقاربة إيتو- معرفية"، ص6، في:
http://berkouk-mhand-yolasite.com/research.php

[2]–إلياس أبو جودة، مرجع سابق ،ص 58

[1]- برقوق، المرجع السابق، ص06.

من شعوب الأرض هو مأساوي جدا، حيث يموت في كل عام قرابة 11 مليون طفل قبل أن يكملوا عامهم الخامس. وجميع هذه الوفيات تحدث في البلدان النامية، ثلاثة أرباعهم في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا وهما المنطقتان اللتان ترزحان أيضا تحت وطأة المعدلات الأعلى للجوع وسوء التغذية والفقر[2].

4- الأمن الشخصي:

"هو يشمل العنف الصادر عن الهياكل الرسمية والنزاعات المسلحة والعنف في الوسط الحضاري و الزوجي والجنسي والمعاملات أللإنسانية والعنف المستهدف للنساء والأطفال وحوادث المرور والعنف في فضاءات العمل و العنف الذاتي" .

5- الأمن الاقتصادي:

وهو حصول الفرد على كل ما يحتاجه من موارد تضمن له وجوده من حيث إنسان و لديه احتياجات مادية تضمن له تحسين مستوى حياته الاجتماعية، أيضا يشمل الأمن الاقتصادي كل ماله علاقة بتوزيع الموارد و تفادي أخطار التوزيع الغير عادل لها.

فالأزمات الاقتصادية تهدد الكثيرين، خاصة ماله علاقة بتدفقات رؤوس الأموال فخلال سنتين أدى تدفقهما في كوريا، أندونيسيا، ماليزيا، الفيليبين وتايلند إلى أزمة اقتصادية خانقة مؤدية لتدهور الأوضاع السياسة و الاجتماعية إضافة للأوضاع الاقتصادية. و اليوم هناك الاعتراف بأن الحركة التي تحدث في المحيط المالي لها أثار فورية على المحيط الحقيقي، بمعنى أنها تنعكس بالسلب والإيجاب على المستهلك و على النمو الاقتصادي.[1]

6- الأمن المجتمعي:

ويهدف إلى حماية الناس من تلاشي العلاقات التقليدية والقيم، ومن العنف الإثني والقطاعي، من أخطار الممارسات والاعتداءات. كما يهدف لبقاء الثقافات ويندرج فيه كل من الأمن

[2]- الياس أبو جودة، مرجع سابق، ص54.

[1]- فريدة حموم ، **الأمن الإنساني مدخل جديد في الدراسات الأمنية**، مذكرة ماجستير،(جامعة الجزائر،كلية العلوم السياسية والإعلام، 2004/2003)، ص .64.

الاجتماعي والثقافي و الإثني. و يعني الأمن الاجتماعي نوعية أفضل في الحياة الكريمة للمواطن ، من خلال ضمان الحماية ضد التمييز المؤسس على السن، الجنس، الانتماء، المستوى الاجتماعي، فالأمن الاجتماعي هو الوقاية من الحاجة أيا كانت، غذائية ، اقتصادية أو ثقافية.[1]

7- الأمن السياسي:

من خلال استقرار النظام السياسي و مشاركة المواطن في ديناميات هذا النظام وانفتاحه على التطور، أي أن الأمن لم يعد يقتصر على فقط على أمن الدولة بمؤسساتها الرسمية وحسب، وإنما يطال أمن المواطن أو أمن الشعب بعدما خطت الإنسانية خطوات حثيثة نحو اعتماد مفهوم الأمن الإنساني، الذي يعني الاستثمار في الطاقة البشرية، والقدرة على تحقيق الاستقرار الاجتماعي مع الزيادة السكانية و تطور الحياة العصرية.[2]

بالإضافة لأبعاد الأمن الإنساني السبع المعروفة والمذكورة سابقا، فما نلاحظه في السنوات الأخيرة هو ظهور بعد آخر وهو الأمن الثقافي أو أمن الهوية القومية خاصة بعد ظهور ما يعرف بالحرب ضد الإرهاب وارتباطها بالإسلام، فاختلاف التسمية من الحرب ضد الإرهاب إلى الحرب ضد الإسلام يجعلنا نتساءل عن دور المجتمع العالمي في تبنيه لما يعرف بفكرة الحوار الثقافي والحضاري هاته الفكرة التي من شأنها تكريس قاعدة الحق في الاختلاف والمساواة.

أيضا جانب آخر لا يجب إغفاله وهو الاهتمام بالجانب العلمي و التقني وظهور ما يعرف بأمن المعلومات وقواعد البيانات، خاصة إذا نظرنا للتفاوت الكبير بين الدول المتقدمة والدول النامية في هذا المجال.

المطلب الثاني: الأمن البيئي و البيئة دراسة في المفاهيم.

بعد نهاية الحرب الباردة ظهرت دراسات نظرية جديدة تدعو لإعادة تعريف مفهوم الأمن وفق سياق التحولات الجديدة لهذا المفهوم، وذلك بإضافة تهديدات وأخطار جديدة مثل الفقر،

[1]- أسماء درغوم، **البعد البيئي في الأمن الإنساني مقاربة معرفية**، مذكرة ماجستير،(جامعة قسنطينة،كلية الحقوق ، 2009/2008)، ص.44.
[2]- الياس أبو جودة، ص 59.

المشكلات البيئية وعدم المساواة. لكن كان التركيز الأكبر على الأمن البيئي وما قد يهدده من أخطار واعتبر أن مشكل تغير المناخ أو الإنحباس الحراري و التلوث البيني من أهم المهددات الرئيسية للأمن.

- مفهوم الأمن البيئي:

منذ أواخر السبعينات والثمانينات، كان هناك خطاب مستمر فيما يتعلق بالعلاقة بين البيئة والموارد، والأمن والصراعات وصنع السلام هذه العلاقات أصبحت تدريجيا أكثر قبولا في الأوساط الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية، لكنها قوبلت بنوع من التحفظ من قبل صانعي القرار. وبحلول التسعينات بدأت القضايا البيئية تجد مكانا لها في ساحة صنع السياسة الخارجية و الأمنية.

الأمن البيئي مفهوم جديد استحدث خلال فترة التسعينات من قبل دول الشمال (الدول المتقدمة)، في حين أن دول الجنوب (دول العالم الثالث) لم تضع بعد مفهوما محددا للأمن البيئي، وقد ركزت جهود المنظمات الدولية على وضع تعريف للأمن البيئي، وقد ركزت جهود المنظمات الدولية على وضع تعريف للأمن البيئي على أساس أنه متعلق " بالأمان العام للبشر من الأخطار الناتجة عن عمليات تؤثر على النظام الإيكولوجي يقوم بها الإنسان نتيجة إهمال أو حوادث أو سوء إدارة".[1]

يجمع الأمن البيئي « Environmental Security » بين مفهوم الأمن و مفهوم البيئة، فهو يشير إلى المشاكل الأمنية الناجمة عن المجتمعات البشرية و تأثيرها سلبيا على البيئة هذا من جهة، من جهة ثانية فهو يشير إلى الأزمات و الكوارث التي تسببها البيئة و مالها من آثار سلبية على المجتمع الإنساني، و بالتالي نقف هنا عند نقطة مهمة و التي تتمثل في وجود علاقة تأثير متبادل بين البيئة والمجتمع بمعنى آخر وجود علاقة سببية بين البيئة و المجتمع الإنساني.

كما تبين أن مفهوم الأمن البيئي كمفهوم نظري يعود إلى:[2]

[1]- فايق حسن جاسم الشجيري، " البيئة والأمن الدولي"،في:
http://www.annabaa.org/nbahome/nba72/beea.htm (07/05/2015)

[2]- عمر خلف الله ، **التهديدات البيئية و فعالية الاستجابات السياسية في إفريقيا**، مذكرة ماجستير (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2011/)2012،ص.139.

-صدور تقرير برونتلاند عام1987 و الذي يعد الخلفية الحقيقية لبداية ظهور مفهوم الأمن البيئي و يتضح ذلك من خلال إقراره بضرورة إيجاد تصور جديد يوفق بين السعي لتحقيق التنمية و المحافظة على البيئة دون المساس بالقدرات التي تسمح لأجيال المستقبل بإشباع حاجاتهم.

- ظهور مقاربات أمنية جديدة حاولت توسيع مفهوم الأمن و مجالاته.

- الاهتمام الدولي المتزايد بقضايا البيئة من طرف الفاعلين الرسميين والمؤسسات الدولية و حتى المنظمات غير الحكومية.

يمكن تعريف مفهوم الأمن البيئي على أنه (حماية البيئة والموارد الطبيعية من النضوب والانقراض والنقص الناجم من المخاطر والملوثات والجرائم المتعمدة التي ترتكب في حق تنمية المصادر والموارد الطبيعية و الإخلال بالتوازن البيئي). [1]

أيضا يشير مصطلح الأمن البيئي إلى مجموعة من المخاوف التي تندرج تحت ثلاث فئات عامة:[2]

-الأولى مخاوف الآثار الضارة للأنشطة البشرية على البيئة بالتركيز على جودة الأمن البيئي من أجل الأجيال القادمة وكسياق لحياة الإنسان.

- الثانية مخاوف الآثار المباشرة و غير المباشرة من مختلف أشكال التغيرات البيئية (من ناحية الندرة والتدهور) على الأمن الوطني و الإقليمي، و التي قد تكون طبيعية أو من صنع الإنسان، مما يؤدي إلى تكثيف أو توليد الصراع و عدم استقرار الأمن الإنساني.

- أما مخاوف الفئة الثالثة، فمن انعدام الأمن للأفراد والجماعات على مستوى أصغر المحلات البشرية بسبب التغيرات البيئية، ندرة المياه وتلوث الهواء وارتفاع درجة حرارة الأرض، وهي بذلك ليست مسألة أمنية تقليدية.

---

[1]- محمد جمال مظلوم، **الأمن غير التقليدي**(الرياض: مركز الدراسات و البحوث، ط1،2012)، ص.196.

[2]- حمدي هاشم، "الأمن البيئي العالمي و الدمار الشامل للحروب"،في:
http://www.feedo.net/Environment/EnvironmentalProblems/Problems/EnvironmentalSecurity.htm (12/05/2015).

- مفهوم البيئة:

1- التعريف اللغوي للبيئة:

يرجع الأصل اللغوي لكلمة البيئة إلى الفعل "بوأ"، ويقال "تبوأ" أي حل ونزل وأقام، قال بن منظور في معجمه الشهير، لسان العرب، باء إلى الشيء: رجع إليه وهي تحمل معنيين، الأول بمعنى: إصلاح المكان و تهيئته للمبيت، والمعنى الثاني: النزول والإقامة. ويقصد بالبيئة المحيط والعوامل المؤثرة في الإنسان، فيقال "الإنسان ابن بيئته".[1]

وجاء في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿والذين تبوءوا الدار والإيمان من قبلهم يحبون من هاجر إليهم﴾.[2] أي الذين سكنوا المدينة من الأنصار واستقرت قلوبهم على الإيمان بالله ورسوله، أي أقاموا وتواطنوا بها.

2- البيئة اصطلاحا :

لقد تعددت التعاريف التي قدمها الباحثون من ذوي الاهتمام لاصطلاح البيئة منها: "أنها مجموع العوامل والظروف الطبيعية و الاقتصادية والثقافية التي تتجاور في توازن دقيق وتشكل الوسط الطبيعي لحياة الإنسان والكائنات الأخرى، ويحكمها ما يسمى بالنظام البيئي".[3]

بالنسبة للفضة "البيئة" فقد أعطاها مؤتمر ستوكهولم فهما متسعا، بحيث أصبحت تدل على أكثر من مجرد عناصر طبيعية (ماء و هواء وتربة ومعادن ومصادر للطاقة ونباتات وحيوانات). بل هي رصيد الموارد المادية والاجتماعية المتاحة في وقت ما وفي مكان ما لإشباع حاجات الإنسان وتطلعاته.[4]

قبل القرن العشرين لم تعط دول العالم البيئة الاهتمام الذي تستحقه كعلم و كفهم لعلاقة الإنسان العضوية بالوسط الذي يعيش فيه و بسائر الكائنات الحية، علما أن الإنسان هو المستفيد

---

[1]- قويدر شعشوع، **دور المنظمات غير الحكومية في تطوير القانون الدولي البيئي**، أطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة تلمسان: كلية الحقوق و العلوم السياسية،2014/2013)، ص.75.

[2]- سورة الحشر، الآية (09).

[3]- شعشوع، مرجع سابق، ص 77.

[4]- رشيد الحمدي، محمد سعيد صباريني ، **البيئة و مشكلاتها**، سلسلة عالم المعرفة. ص24

الأكبر من موارد الطبيعة وكل نواحي الحياة التي تحيط به، وكان العالم هنري تورو H.thoreaux، أول من صاغ كلمة إيكولوجيا في القرن التاسع عشر و لكنه لم يحدد معناها. أما العالم الألماني المتخصص في علم الحياة أرنست هيكل Ernest Haeckel، فقد وضع كلمة إيكولوجي (Ecologie)بدمج كلمة (Oikos) المنزل أو مكان الوجود و(Logos) و معناها علم، و عرفها بأنها العلم الذي يدرس علاقة الكائنات الحية بالوسط الذي تعيش فيه، وترجمت حديثا إلى اللغة العربية بعبارة (علم البيئة). وكانت هذه الكلمة قد ظهرت في نهاية القرن التاسع عشر في اللغة الانكليزية (Environnement) و يتطابق اللفظ في اللغة الفرنسية مع اللغة الانكليزية للدلالة على مجموع الظروف الخارجية المحيطة و المؤثرة في نمو و تنمية حياة الكائنات الحية.[1]

لذلك إذا أردنا تعريف البيئة نستطيع القول أنه ليس هنالك من تعريف واحد، جامع و شامل للبيئة.

فهناك تعريف "ألان بومبار Alain Bombard" الذي عرف علم البيئة بأنه دراسة التوازن بين جميع أنواع الكائنات الحية، ولكنه في الوقت ذاته يؤكد على التناقض داخل هذا العلم وذلك لكونه علما جديدا. ثم يشير في مكان آخر على أن هذه التناقضات ليست أساسية ويمكن التوصل والاتفاق عليها مع مرور الزمن.

عرف الدكتور محمد الخولي رئيس دائرة البحث الجيولوجي في الجامعة الأمريكية في بيروت بأن البيئة تشمل جميع نواحي الحياة كافة في المحيط أو الوسط الذي نعيش فيه، و دعا إلى حمايتها من التلوث.[2]

البيئة إذن هي كل متكامل يشمل إطارها الكرة الأرضية و هي كوكب الحياة وما يؤثر فيها من المكونات الأخرى للكون... ومحتويات هذا الإطار ليست جامدة، كالسلعة في مخزن بل إنها دائمة التفاعل مؤثرة ومتأثرة. والإنسان واحد من مكونات البيئة يتفاعل مع كل مكوناتها بما فيه أقرانه من بني البشر. وقد ورد هذا الفهم الشامل للبيئة على لسان السيد "يوثانت" « U-Thant » -ثالث أمين عام في تاريخ الأمم المتحدة من الفترة 1961-1971- حيث قال:«إننا جميعا شئنا أم أبينا

[1]- طراف عامر، **التلوث البيئي و العلاقات الدولية** (بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للنشر و التوزيع،ط1،2008)، ص. 20.

[2]- المرجع نفسه، ص21.

نسافر سوية على ظهر كوكب مشترك .. وليس لنا بديل عقول سوى أن نعمل جميعا لنجعل منه بيئة نستطيع نحن و أطفالنا أن نعيش فيها حياة كاملة و آمنة » .[1]

الأبعاد المختلفة التي تتقاطع فيها البيئة مع الصراع و الأمن:

بصفة عامة يمكن إعطاء لمحة موجزة عن هاته الأبعاد في النقاط التالية:[2]

1- تأثير التغير البيئي على تشكيل الصراع، فهناك صراعات قد تنشأ من حالات نقص أو ندرة الموارد البيئية (الاستخدام المفرط واستنزاف الموارد).

2- من ناحية أخرى، فإن التوترات والعنف قد تنشأ أيضا جراء التنازع عن مورد ثروة ما والرغبة في السيطرة عليه، كاستخراج النفط مثلا وما قد ينجر عنه من آثار بيئية قد تكون سببا في إلحاق الضرر بالمجتمعات المحلية.

3- الآثار البيئية للنزاعات المسلحة، وإنتاج الأسلحة، وتنظيف القواعد العسكرية وما يتبعه من تفكيك للأسلحة القديمة. يرتبط ارتباطا وثيقا بالاعتبارات البيئية.

4- فرص صنع السلام البيئي قد تنشأ جراء وجود قواسم مشتركة أو مصالح بين الدول أو المجتمعات المختلفة، وذلك من خلال الحفاظ على الموارد و النظم البيئية. أو قد تكون نتيجة لوجود نقاط ضعف مشتركة أين يكون هناك تدهور إيكولوجي بشكل كبير.

المطلب الثالث : أهم المشكلات البيئية المطروحة على الساحة الدولية:

1- التلوث:

التلوث مشكلة بيئية برزت بوضوح مع مجيء عصر الصناعة، وقد حظيت بالدراسة والاهتمام لأن آثارها الضارة شملت الإنسان نفسه وممتلكاته. كما أخلت بالكثير من الأنظمة البيئية السائدة. ويوصف التلوث على أنه الوريث الذي حل محل المجاعات والأوبئة. وهذا يعكس خطورته

[1] - الحمد، صباريني ، مرجع سابق، ص26.

[2] - Michael Renner, Introduction to the Concepts of Environmental Security and Environmental Conflict ,2006 ,pp1,2.
http://www.envirosecurity.org/ges/inventory/IESPP_I-C_Introduction.pdf

وعمق أذاه. ولقد طغى التلوث على كل قضايا البيئة وارتبط بكل حديث عنها حتى رسخ في أذهان الكثيرين أن التلوث هو المشكلة الوحيدة للبيئة و في مكافحته يستقيم الحال.[1]

- **المفهوم اللغوي للتلوث:**

يقصد بالتلوث في اللغة العربية التلطيخ، يقال تلوث الطين بالتبين والجص بالرمل، و لوث ثيابه بالطين أي لطخها. كما يقصد بالتلوث خلط الشيء بما هو خارج عنه، حيث يقال لوث الشيء بالشيء: خلطه به ومرسه، و لوث الماء: كدره، و تلوث الماء أو الهواء و نحوه: أي خالطته مواد غريبة ضارة.

أما في اللغة الانجليزية يقصد بالتلوث pollutionكل إجراء يغير من الهواء و الماء والتربة يؤثر على صلاحياتهم للاستخدام الآدمي. وفي اللغة الفرنسية فإن التلوث pollution لا يتغير في نطاق هذه اللغة عن معناه السابق حيث يقصد به إفساد وسط ما بإدخال ملوث ما.[2]

- **المفهوم الاصطلاحي للتلوث:**

يثير تعريف التلوث صعوبة بالغة لدى الباحثين والمتخصصين في مجال العلوم البيئية، خاصة أمام التعدد والتنوع في أنواع التلوث، الأمر الذي أدى إلى صعوبة إيجاد تعريف موحد ومتفق عليه.

فالبعض يعرف التلوث بأنه حدوث تغير أو خلل في الحركة التوافقية التي تتم بين مجموعة العناصر المكونة لنظام الإيكولوجي بما يفقده القدرة على إعالة الحياة دون مشكلات.[3]

و التلوث مصطلح عام يعني ظهور أو وجود شيء ما في مكان غير مناسب، ويكون مرغوبا فيه في هذا المكان. و لقد تم تعريف مفهوم التلوث تعاريف كثيرة على سبيل المثال أنه:[4]

- تغير في الخواص الطبيعية و الكيميائية و الحيوية لمكونات البيئة المحيطة بالإنسان (هواء-ماء-تربة)، وقد يسبب أضرارا لحياة الإنسان أو لغيره من الكائنات الحية الأخرى النباتية والحيوانية، أو يسبب تلفا

[1]- الحمد، صباريني ، **مرجع سابق**، ص .119.

[2]- رائف محمد لبيت، **الحماية الإجرائية للبيئة**، رسالة ماجستير(جامعة المنوفية: كلية الحقوق، 2008)، ص.15.

[3]- المرجع نفسه، ص15

[4]- السعدني، عودة، مرجع سابق، ص35،34.

واضطرابا في الظروف المعيشية بوجه عام، وإتلاف التراث والأصول الثقافية ذوات القيمة كالمباني والمنشآت الأثرية.

- أي تغير فيزيائي أو كيميائي أو بيولوجي، يؤدي إلى تأثير ضار على الهواء أو الماء أو الأرض، ويضر بصحة الإنسان والكائنات الحية الأخرى، كما يؤدي إلى الإضرار بالعملية الإنتاجية. بسبب التأثير على حالة الموارد المتجددة.

- كل ما يؤدي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى التأثير سلبيا على سلامة الوظائف المختلفة لكل الأنواع أو الكائنات الحية على الأرض (إنسان، حيوان، نبات)، وكذلك كل ما يؤدي بشكل مباشر أو غير مباشر إلى الإضرار بالعملية الإنتاجية، بسبب الإقلال من كمية أو نوعية الموارد المتجددة المتاحة لهذه العملية.

- وجود شوائب غازية أو صلبة أو سائلة في البيئة (هواء- ماء- تربة) بتركيزات تبقى فيها لفترات زمنية كافية لإحداث ضرر بصحة الإنسان، أو ممتلكاته، أو بالحيوانات أو النبات، أو تتداخل لتؤثر في ممارسة الإنسان لحياته العادية.

- الحالة القائمة في البيئة والناتجة عن التغيرات المستحدثة فيها، و التي تسبب للإنسان الإزعاج أو الأضرار أو الأمراض أو الوفاة بطريقة مباشرة، أو عن طريق الإخلال بالأنظمة السياسية.

- كل ما يؤثر في جميع عناصر البيئة الحية من نبات و حيوان وإنسان، وكذلك كل ما يؤثر في تركيب لعناصر العناصر الطبيعية غير الحية كالهواء و التربة و البحيرات و البحار.

و يعرف التلوث البيئي على تغير في المواصفات الطبيعية لعناصر البيئة الرئيسية على اثر ترسب مركبات كيمياوية معقدة يصعب تحليلها في التربة من خلال حر كة المياه أو ترسب مواد مشعة اصطناعية تقوم برفع المستوى الإشعاعي للإشعاع الطبيعي بشكل يؤدي إلى اضطراب التوازن الطبيعي في العلاقة بين سلامة الحياة للكائنات الحية و محيطها البيئي الحيوي و هذه العملية تسمى بالتلوث الكيماوي أو الإشعاعي.[1]

[1]- حارث حازم أيوب، فراس عباس فاضل البياتي، "التلوث البيئي معوقا للتنمية و مهددا للسكان"، **المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك**، م.2، ع.3، 2010)، ص. 246.

فالتلوث إذن هو كل ما يؤثر في العناصر البيئية من نبات و حيوان وإنسان، و كل ما قد يؤثر في العناصر الطبيعية غير الحية كالهواء والتربة و البحار وغيرها. بحيث يحدث تغييرا سلبيا على هاته العناصر البيئية الأمر الذي يجعله يمثل تهديدا فعليا على حياة جميع الكائنات الحية.

أنواع التلوث:

1- تلوث الهواء:

تلوث الهواء هو و جود مواد في الهواء بتركيزات مختلفة تكون ضارة بصحة الإنسان أو الحيوان أو النبات أو التربة أو البيئة.

ويحث التلوث الهوائي من المصادر المختلفة والتي قد تكون طبيعية أو من الأنشطة المختلفة للإنسان، فالطبيعة مثل: العواصف والرعود والأمطار والزلازل والفيضانات ويسهم الإنسان بالجزء الأكبر في حدوث التلوث الهوائي عن طريق مخلفات الصرف الصحي و النفايات و المخلفات الصناعية و الزراعية و المواد المشعة، و هذا يؤدي إلى إلحاق العديد من الأضرار بالنظام البيئي[1] .

2- تلوث الماء:

يمثل الغلاف المائي ما نسبته 70% من مساحة الكرة الأرضية و يبلغ حجم هذا الغلاف 296 مليون متر مكعب من المياه ولا تتعدى النسبة الصالحة للاستهلاك 3 % أي المياه العذبة. ومن هنا تبدو أهمية المحافظة على المياه نظرا لقلة المياه العذبة الضرورية لاستمرار الحياة و توازن النظام الايكولوجي.

والتلوث المائي من منظور علمي يعني إحداث خلل و تلف في نوعية المياه و نظامها بحيث تصبح غير صالحة لاستخدامها في مختلف المجالات نظرا للتغيرات التي طرأت على تركيبتها الكيميائية من خلال دخول عناصر أو جزيئات تجعلها مضرة إلى حد كبير[2].

[1]- مظلوم، **مرجع سابق**، ص.167.

[2]- عارف صالح مخلف، **الإدارة البيئية – الحماية الإدارية للبيئة**، (الأردن: دار اليازوري للنشر و التوزيع،2007)، ص.77

3- التلوث الغذائي:

ينتج التلوث الغذائي عن طريق الإفراط في استخدام الأسمدة و المخصبات الزراعية التي تؤثر على نمو الغذاء و تعديله جينيا، مما يفقده قيمته الغذائية و يمنحه خصائص مغايرة تؤثر سلبا على حياة الفرد المستهلك.

4- التلوث الإشعاعي :

تسبب الإنسان في إحداث تلوث يختلف عن الملوثات المعروفة وهو التلوث الإشعاعي الذي يعد في الوقت الحالي من أخطر الملوثات البيئية. و قد يظهر تأثير هذا التلوث بصورة سريعة ومفاجئة على الكائن الحي، كما قد يأخذ وقتا طويلا ليظهر في الآجال القادمة، و منذ الحرب العالمية الثانية و حتى وقتنا الحالي استطاع الإنسان استخدام المواد المشعة في إنتاج أخطر القنابل النووية والهيدروجينية.

5- التلوث المعدني:

تعد مشكلة التلوث بالعناصر المعدنية السامة في الوقت الحاضر من أهم المشكلات التي تواجه المتخصصين في مجال البيئة، لأنها ذات أضرار صحية بالغة على صحة الإنسان. وقد تفاقمت هذه المشكلة نتيجة للتطور السريع في المجالات الصناعية المختلفة، فعلى سبيل المثال زادت نسبة غاز أول أكسيد الكربون في الهواء. أما عنصر الرصاص فقد لوحظت زيادة باستمرار نتيجة لاحتراق العديد من وقود المركبات.[1]

6- الضوضاء:

تزداد شدة الضوضاء في عالمنا المعاصر بشكل ملحوظ، ولم تعد مقتصرة على المدائن الكبرى والمناطق الصناعية، وإنما وصلت إلى الأرياف، واستطاع الإنسان أن يصنع الضوضاء بفضل إنشاء طرق للسيارات والسكك الحديدية والطائرات والآلات الزراعية و الصناعة. كما لم تسلم البيوت من الضوضاء بعد أن سخر الإنسان كل وسائل التقنية الحديثة لرفاهيته من راديو وتلفزيون وأدوات

[1]- مظلوم، **مرجع سابق**، ص .161.

تنظيف وأدوات طبخ و غيرها، وبكلمات أخرى لقد غزت الضوضاء المأوي القليلة الباقية للصمت في العالم.[1]

-التغير المناخي:

تجد ظاهرة الاحتباس الحراري التي أخذت تشكل محور اهتمام الجهات العلمية والحكومات والمنظمات المتخصصة على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، بهدف الحد منها حيث أنها ارتبطت بظاهرة التغيرات المناخية التي يعاني منها العالم اليوم وما يترتب عليها من آثار اقتصادية واجتماعية و بيئية في معظم دول العالم وخاصة النامية منها.

لقد برز الاهتمام العالمي لهذه الظاهرة منذ عدة سنوات و خاصة في عام 2007 حيث جعل الاحتفال بيوم البيئة العالمي و الذي يصادف السادس من جوا من كل عام تحت شعار " التغيرات المناخية حدث الساعة" وتوالي الاهتمام العالمي" فلنكسر العادة معا نحو اقتصاد أقل اعتمادا على الكربون" وهذا ما يؤكد الاهتمام الدولي لهذه الظاهرة.[2]

إن ظاهرة تغير المناخ (climate change) والاحتباس الحراري global warming)) تعني تغيرا في المناخ يعزي بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى النشاط البشري الذي يقضي إلى تغير في تكوين الغلاف الجوي العالمي من خلال زيادة انبعاث تركيز الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي المحيط بالكرة الأرضية.

إن غازات الاحتباس الحراري أهمها غاز ثاني أكسيد الكربو ن والذي ينتج من احتراق البترول و مشتقاته (الطاقة الأحفورية) وعند إزالة الغابات وحرقها وغاز الميثان والأكاسيد النيتروجينية التي تنتج عن الأنشطة الزراعية و استخدام الأسمدة والمبيدات والكلور فلور الكربون التي تنبعث من الصناعات المختلفة إضافة لغازات الأوزون و أول أكسيد الكربون وبخار الماء.[3]

[1]- المرجع نفسه، ص162.

[2]- عبد الإله محمد حسن عبد السلام،" مجلة أسيوط للدراسات البيئي"، العدد 33،(جانفي 2009)، ص 135.

[3]- مظلوم ،**مرجع سابق**،ص136

-أسباب التغيرات المناخية:

يمكن إرجاع أسباب التغير المناخي إلى ما يلي:[1]

أولا: الطبيعية.

أ- التغيرات التي تحدث لمدار الأرض حول الشمس وما ينتج عنها من تغير في كمية الإشعاع الشمسي الذي يصل إلى الأرض، عامل مهم جدا في التغيرات المناخية و يحدث عبر التاريخ، و هذا يقود إلى أن أي تغيير في الإشعاع سيؤثر على المناخ.

ب- الانفجارات البركانية

ج- التغير في مكونات الغلاف الجوي

ثانيا:غير طبيعية

وهي ناتجة من النشاطات الإنسانية المختلفة مثل:

أ- قطع الأعشاب و إزالة الغابات.

ب-استعمال الإنسان للطاقة.

ج- استعمال الإنسان للوقود الأحفوري "نفط، فحم، غاز" و هذا يؤدي إلى زيادة ثاني أكسيد في الجو و هذا يؤدي إلى زيادة درجة حرارة الجو"الاحتباس الحراري"

-دور الإنسان في التغير البيئي و المناخي:

للإنسان دور كبير في تغير البيئة من خلال ممارسته و نشاطاته التي أحدثت هذا التغيير على البيئة ومن أهم هذه النشاطات:[2]

1- قطع الغابات:

إزالة الغابات يحدث انعكاسات خطيرة في النظام البيئي وخصوصا في التوازن المطلوب بين نسبتي الأكسجين وثاني أكسيد الكربون في الهواء، وهكذا قطع الإنسان أشجار الغابات التي تصل

[1]-"دراسة حول التغير المناخي و البيئي و علاقته بالكوارث"، في:
http://www.cdd.gov.jo/uploads/t3%27ayor-mna5y.pdf (22/05/2015) .

[2]- المرجع نفسه، ص.2.

أراضيها إلى (مزارع ومصانع، ومساكن) والإفراط في استهلاك المراعي بالرعي المكلف واللجوء إلى استخدام الأسمدة الكيميائية والمبيدات بمختلف أنواعها وهذه كلها عوامل فعالة في الإخلال بتوازن النظم البيئية وبالتالي ينعكس أثرها في نهاية المطاف على حياة الإنسان.

2- تلويث المحيط المائي:

هي ظاهرة خطيرة تؤدي إلى انخفاض كميات الماء الصالح للشرب الذي تكون أغلب مصادره من ألأنهار والبحيرات والمياه الجوفية. إن النسب العالية من المخلفات التي ترميها المصانع في المياه تسبب تلوثه، تعتبر المياه ملوثة عندما تحتوي على مكونات تفسدها بحيث لا تصلح للاستهلاك البشري كمياه الشرب, بحيث تؤثر على الأحياء التي تعيش فيها كالأسماك والأحياء المائية الأخرى.

3- تلوث الجو:

يمكن القول أن مصادر تلوث الجو أنها تشمل المصانع ووسائل النقل و الانفجارات الذرية والفضلات المشعة كما تتعدد هذه المصادر وتزداد أعدادها يوما بعد يوم ومن أمثلتها الكلور، ثاني أكسيد الكربون، ثاني أكسيد الكبريت، وأكسيد النيتروجين وأملاح الحديد و الزنك والرصاص و بعض المركبات المشعة .

-النتائج المترتبة عن الاحتباس الحراري:

يمكن إجمال هاته النتائج فيما يلي:[1]

1- ذوبان الجليد وارتفاع منسوبات الأمطار:

في هذا الشأن أشار التقرير الرابع للهيئة الحكومية الدولية لخبراء المناخ إلى مجموعة من البيانات الخاصة بتلاشي الغطاء الجليدي في بعض المناطق مثل :

- تقلص الغلاف الجليدي في مناطق ساحلية هامة في غرينلاند وغرب القطب الجنوبي.
- ارتفاع مستوى سطح البحر بمعدل 1.7مليمتر في السنة و هذا راجع لانضغاط التربة والنقص في الجليد عن ذوبان الثلوج الحراري للمحيطات.

[1]- عبد الحكيم ميهوبي، **التغيرات المناخية- الأسباب، المخاطر، و مستقبل البيئة العالمي**،(الجزائر: دار الخلدونية للتوزيع و النشر،2011)، ص ص.79-81.

2- تذبذب الفصول:

أثبت العلماء أن ارتفاع درجة الحرارة يؤدي إلى تقليص مدة ومواسم النمو وهذا من شأنه أن يسبب تغيرا في معدلات سقوط الأمطار في العديد من المناطق الأمر الذي يؤثر سلبا على النشاط الزراعي من خلال فقدان محاصيل هامة وانخفاض مردود البعض الآخر و هذا من شأنه أن يؤدي إلى تفاقم أزمة الغذاء العالمية.

3- انقراض بعض الأنواع من الكائنات الحية و انهيار الأنظمة الإيكولوجية:

يتوقع الخبراء أن الاحتباس الحراري للأرض يهدد ربع الكائنات الحية التي تعيش في البر بالانقراض بسبب حرمان بعضها من البيئة المناخية الملائمة لاستمرارها أو عدم تمكن بعض الأنواع الأخرى من الهجرة إلى المواقع ذات البيئة الملائمة مثل: الدببة القطبية و أنواع من الفقمة و بعض الحيوانات البرمائية.

هاته النتائج ما هي إلا مثال بسيط عن ما يمكن أن تسببه ظاهرة الاحتباس الحراري أو التغير المناخي من أضرار سلبية تضر بالبيئة و بالتالي تلحق الضرر بالإنسان و تهدد أمنه.

ملخص الفصل الأول:

من خلال هذا الفصل تعرفنا على مختلف المفاهيم المتعلقة بالمنظمات الدولية غير الحكومية وما تتميز به من خصائص، أيضا قمنا في هذا الفصل بالتطرق لمضامين وأبعاد الأمن الإنساني المترابطة فيما بينها، بالإضافة لمناقشتنا لمختلف المشاكل البيئية المطروحة للنقاش على الأجندة الدولية وذلك مرورا بتعريف البيئة و الأمن البيئي .

ما توصلنا إليه كنتيجة من خلال هذا الفصل هو أن السبب وراء تأخر الاهتمام الإنساني بالبيئة هو نقص الوعي والإدراك بخطورة المشكلات البيئية وتداعياتها خاصة بعدا أصبحت التهديدات البيئية كالتلوث والتغير المناخي تجتاح معظم مناطق العالم دون استثناء

الفصل الثاني:

عولمة التهديدا ت البيئية وآليات المنظمات الدولية غير الحكومية لمواجهتها

يتناو ل هذا الفصل أهم المؤتمرا ت الدولية والإقليمية التي تناولت في جدو ل أعمالها مناقشة أهم المشكلات البيئية، هاته المؤتمرات كان لها الفضل في عولمة قضايا البيئة والتحذير من تأثير التهديدات البيئية على الحياة في كوكب الأرض، بالإضافة للدور الذي لعبته في إنشاء مختلف الاتفاقيات الدولية البيئية، كما تناولنا في المبحث الثاني لهذا الفصل الدور الذي تلعبه المنظمات الدولية غير الحكومية في إطار عملها للحفاظ على البيئة وذلك من خلال التطرق لأهم الآليات التي تتبعها في مجال حماية البيئة

المبحث الأو ل: ظهور القضايا البيئية عل الساحة الدولية

يركز هذا المبحث على أهم الجهود المبذولة للحد من تبعات و آثار التهديدات البيئية، و بغية الوصول إلى حلول فعالة تنوعت المبادرات ما بين إقليمية ودولية شاملة.

المطلب الأو ل: المؤتمرا ت الدولية و تعزيز الوعي البيئي العالمي

المؤتمرات الدولية هي مؤتمرات تكون المشاركة فيها عالمية أو وشبه كاملة ويطلق عليها أيضا اسم المؤتمرات الجماعية.

1- مؤتمر ستوكهولم:

تم تنظيم "مؤتمر الأمم المتحدة حول بيئة الإنسان" عام 1972 استجابة للزيادة المتسارعة في الاهتمام الدولي بالبيئة خلال ستينات القرن العشرين. وكان الهدف منه إرساء قواعد إطار دولي لتطوير أسلوب أكثر تنسيقا تجاه التلوث و غيره من مشاكل البيئة.

جاء المؤتمر، الذي عقد في ستوكهولم، بمثابة نقطة تحول في تطور السياسات البيئية الدولية. وما لا يقل ذلك أهمية هو أن مناظرات المؤتمر أرست الأسس لمواضيع وممارسات ستبقى محورية للسياسات البيئية الدولية على مدى السنوات العشرين التي تلت المؤتمر، و لما بعد ذلك.[1]

فبحضور أكثر من 115 دو لة تمثلت الأهداف الرئيسية لهذا المؤتمر في تنبيه الشعوب و الحكومات إلى مخاطر تلوث البيئة الدولية، والعمل على التصدي لهذه المخاطر واقتراح الحلول القانونية لحماية البيئة. و قد صدر عن هذا المؤتمر ، أول وثيقة دولية لمبادئ العلاقات بين الدول في مجال البيئة وكيفية التعامل معها والمسؤولية عما يصيبها من أضرار، بالإضافة إلى ضمان الدول تحمل مسؤولية عدم إلحاق الضرر بالبيئة في الدول الأخرى، كيفية مواجهة التلوث و غيره من الأضرار المهددة للبيئة الإنسانية، و أكد الإعلان على وجوب تدعيم السياسات البيئية[2].

---

[1]- جون بيليس، ستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث (دبي: مركز الخليج للأبحاث، ط1، 2004)، ص ص657،658.

[2]- أمينة دبر، **أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا دراسة حالة- دول القرن الأفريقي**، رسالة الماجستير (جامعة بسكرة: كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2014/2013)، ص. 86.

وعلى إثر هذا المؤتمر أصبحت البيئة و حمايتها قيمة من قيم المجتمع الدولي، حيث اعترفت العديد من الدول في دساتيرها و تشريعاتها بالتزامها بحماية البيئة.

أفضى المؤتمر بتبني إعلان ستوكهولم و الذي يحتوي على 26 مبدأ، وخطة عمل تتضمن 109 توصية والتي من بينها التوصية بإنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة وإبرام العديد من الاتفاقيات الخاصة بحماية البيئة.[1]

حيث أصبحت الأهمية التي نوليها للقضايا البيئية الدولية بصفتها محور الاهتمام الدولي، وضعا مؤسسيا، وكذلك أصبح معها المبدأ القائل إن الدول تتحمل مسؤولية التعاون مع الجهود الهادفة إلى إدارة الممتلكات المشاعة وخفض معدلات التلوث العابر للحدود. وأصرت البلدان النامية على أن مسؤوليتها التاريخية عن التلوث واستنزاف الموارد في العالم أقل من مسؤولية البلدان الصناعية، وعلى أن الإجراءات المتخذة لحماية البيئة لا بد لها من أن ترتبط بجهود تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية، وهي حجج قبلت بها الدول المتقدمة من حيث المبدأ. و معنى ذلك أن العلاقة العامة ما بين البيئة و التنمية في سياق العلاقات بين الشمال والجنوب قد وضعت رسميا، وللمرة الأولى، قيد الدراسة المفصلة خلال اجتماع حكومي دولي. وفي الوقت نفسه اجتمعت المنظمات البيئية غير الحكومية م بلدان كثيرة بغية مراقبة مداولات المؤتمر كافة، وممارسة الضغط السياسي على المشاركين فيه، و تأمين الارتباط فيما بينها، واضعة بذلك الأساس لممارسة مازالت مستمرة منذ ذلك الوقت.[2]

و في السنوات اللاحقة تم إنجاز العديد من الاتفاقيات البيئية الدولية. و لكن فضلا عن استثارة الاهتمام العام و تثقيف الحكومات، يعتقد على نطاق واسع أن أكثر المساهمات المحددة التي قدمها هذا المؤتمر ثباتا و استمرارا هي التالية:[3]

أولا: عززت بعض المبادئ التي تم الاتفاق بشأنها في إطار التعاون البيئي المستقبلي تعزيزا قويا. ولم تحظ هذه المبادئ بقبول العالم بأسره على الفور، لأسباب ليس أقلها أن بلدان الكتلة السوفيتية

[1]- المرجع نفسه، ص ص. 86،87.

[2]- جون يليس ستيف سميث، **مرجع سابق** ، ص 658.

[3]- **المرجع نفسه**، ص ص.659، 660.

قاطعت مؤتمر ستوكهولم لأسباب أوسع نطاقا تتصل بالسياسة الخارجية. لكن هذه المبادئ اكتسبت مع الوقت مكانة دولية رفيعة، وكانت بمثابة الأساس للكثير من الدبلوماسية البيئية اللاحقة.

ثانيا: أدى مؤتمر ستوكهولم إلى إنشاء شبكات مراقبة عالمية و إقليمية كان من شأنها تطوير عمليات مراقبة المشاكل البيئية كتلوث البحار واستنزاف طبقة الأوزون، كما أنه حث بصورة غير مباشرة على العمل لمعالجتها.

ثالثا: أدى المؤتمر إلى إنشاء (برنامج الأمم المتحدة للبيئة) الذي أوكلت إليه مهمة تنسيق الأنشطة المتصلة بالبيئة التي تتولاه وكالات الأمم المتحدة الأخرى، وتعزيز عملية دمج الاعتبارات البيئية في عمل تلك الوكالات.ومن خلال التطبيق لعب برنامج الأمم المتحدة للبيئة فيما بعد دورا أساسيا في

- زيادة الوعي السياسي بالمشاكل البيئية.
- المساعدة على صياغة إجماع حول هذه المشاكل و طرق الاستجابة لها.
- تسهيل المفاوضات (وخاصة منها المتعلقة بحماية البحار الإقليمية و طبقة الأوزون).
- تحسين قدرات البلدان في مجال إدارة البيئة.

كان المؤتمر بمثابة المحفز الذي شجع الدول على الاهتمام بالقضايا البيئية و يظهر ذلك من خلال إتباع بلدان كثيرة لسياسات بيئية تحافظ على البيئة و تنظم استغلال الموارد الطبيعية، و لعل مؤتمر ستوكهولم يعتبر أحد أهم الأسباب التي ساهمت في ظهور المنظمات البيئية غير الحكومة.

2- مؤتمر ري ودي جنيرو: استغرقت التحضيرات لعقد القمة سنتين في ري ودي جنيرو في البرازيل، و صنف الحضور بين دول كبرى و دول صغرى و بين دول صناعية متقدمة و دول نامية، أو على طريق النمو، فقيرة و غني، أو متخلفة صناعيا و اقتصاديا.[1]

أخذ البعد الدولي لموضوع حماية البيئة مداه بانعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة و التنمية و المعروف باسم "قمة الأرض" بريو دي جانيرو في البرازيل من 03 إلى 14 جوان 1992 و هو تكملة لمؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة البشرية في ستوكهولم، ومن أهدافه الأساسية هو بناء مستوى جديد للتعاون بين الدول و العمل من أجل الوصول إلى اتفاق عالمي يحترم مصالح كل طرف مع حماية

[1]- عامر طراف، **مرجع سابق**، ص.152.

الاندماج الدولي في البيئة العالمية كنظام شامل و عام. أي الوصول إلى نظام متكامل و متبادل بحكم الطبيعة التي تتميز بها الكرة الأرضية.[1]

لكن جذور هذا المؤتمر تعود إلى تقرير برندتلاند (مستقبلنا المشترك) الذي قدمته هذه اللجنة إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في سنة 1989 و الذي تم اعتماده من قبل الجمعية العامة في قرارها (44/2281) سنة 1989.

أسباب انعقاد المؤتمر:

قمة ريو كانت الأولى من نوعها من حيث أنها تشكل القاسم المشترك بين الشعوب، كبيرة كانت أم صغيرة، غنية أم فقيرة، متطورة أم نامية، للتباحث في إيجاد الحلول و المعالجات من أخطار البيئة التي تهدد الحياة على الكرة الأرضية. ومن أبرز الأسباب التي دعت إلى عقد هذا المؤتمر هي:[2]

- حماية الغلاف الجوي و طبقة الأوزون، ووقف التلوث الناتج عن تصاعد الغازات و انتشارها.
- مكافحة إزالة الغابات، ووقف التعديات و تأمين الحماية و المحافظة عليها.
- مكافحة التصحر و الجفاف، و إيجاد الحلول اللازمة.
- وحفظ التنوع البيولوجي لاستمرار التوازن الطبيعي.
- حماية المحيطاتو كل أنواع البحار (المغلقة و شبه المغلقة و المناطق الساحلية)و حماية مواردها و ترشيد استغلالها و تنميتها.
- اعتماد سلوك الإدارة السليمة بيئيا للنفايات الصلبة و المسائل المتصلة بالمجاري.
- الإدارة المأمونة بيئيا للنفايات الخطرة.
- إيجاد إدارة مأمونة و سليمة بيئيا في تصريف النفايات المشعة.
- حماية المياه العذبة و إمداداتها من التلوث.
- و النهوض بالزراعة و التنمية الريفية وضمان استمرارها.

[1]- إلياس سي ناصر، **دور منظمة الأمم المتحدة في الحفاظ على النظام البيئي العالمي**،رسالة ماجستير(جامعة باتنة: كلية الحقوق و العلوم السياسية،2013/2012)، ص.104.

[2]- طراف عامر، **مرجع سابق**، ص.157،156.

- نهج متكامل لتخطيط و إدارة موارد الأراضي.
- ارتفاع عدد سكان العالم و التزايد المخيف لشعوب العالم الثالث.

لقد استغرقت أعمال المؤتمر اثني عشر يوما و قد خلص المؤتمر إلى مجموعة من القرارات تتمثل في:[1]

1- إعلان بيان ريو الذي يقوم على اعتماد 28 مبدأ عام لتوجيه العمل المتعلق بالبيئة و التنمية و يشمل المسؤوليات و التعاون الدولي في مجال حماية البيئة و احتياجات البيئة و القضاء على الفقر.

2- أجندة 21 وهي عبارة عن وثيقة من 400 صفحة تضم 30 فصلا و تهدف لتقديم برنامج عمل للتنمية المستدامة، و قد اعتبرت هذه الأخيرة رؤية استشرافية بعيدة الأمد من أجل إحداث توازن بين الاحتياجات الاقتصادية و الاجتماعية و الحفاظ على الموارد و الأنظمة الايكولوجية.

3- توقيع معاهدة الإطار حول التغير المناخي و هي معاهدة ترسي المبادئ و الأهداف و المؤسسات و الإجراءات التي ينبغي اتخاذها من أجل معالجة أثار التغيرات المناخية حيث نصت المادة الثانية على ضرورة تثبيت النسبة التي ترتكز بها غازات الاحتباس الحراري في الجو عند مستوى يمنع تدخل الأنشطة البشرية على نحو خطر في النظام الداخلي.

4- المعاهدة الخاصة بالتنوع البيولوجي و هي معاهدة إطار تهدف للحفاظ على التنوع الحيوي على الأرض و ذلك من خلال حماية الأنواع و الأنظمة البيئية ووضع شروط و استخدام التقنيات الحيوية.

5- المبادئ المتعلقة بالغابات و هي تدعو إلى اعتماد مبادئ حماية الغابات و شؤونها مع التأكيد أن للدول حقا سياديا باستغلال الغابات الواقعة على أراضيها.

6- البحث في إمكانية إحداث معاهدة عالمية لمكافحة التصحر و ذلك من أجل تعزيز الجهود الدولية لمعالجة هاته الظاهرة التي ترتبط بالدول الإفريقية أكثر من غيرها.

إن مؤتمر قمة ري ودي جنيرو كان بالغ الأهمية، و ربما يفوق في أهميته مؤتمرات "يالطا و بوتسدام و فرساي" التيك أعقبت الحربين العالميتين، لأنه جمع بين الدول الكبرى و المتقدمة صناعيا و تكنولوجيا في شمال الكرة الأرضية مثل الولايات المتحدة الأميركية و الدول الأوربية و اليابان و بعض دول شرق آسيا

[1]- عمر خلف الله، **مرجع سابق**، ص.44،45.

وبين الدول النامية و المتخلفة و الفقيرة المتواجدة معظمها في أميركا اللاتينية و إفريقيا و جنوب آسيا، و الذي شكل بداية للتقريب بين الشمال و الجنوب في الكرة الأرضية، وانطلاقة جديدة و رائدة في مجال تسوية المشاكل بين الدول الغنية و الدول الفقيرة، و التوافق على الحد من ارتفاع الغازات و مكافحة التلوث البيئي.[1]

- **المشاكل البارزة في المؤتمر:**

كان لابد للمؤتمر من مناقشة بعض المشاكل الأساسية للبيئة التي تواجه النظام الدولي و انقسام المؤتمرين حولها بين دول غنية و تعرف بدول الشمال و دول فقيرة تعرف بدول الجنوب. فالمشاكل التي تهم الدول الغنية، مثلا التلوث و مكافحته، ستكون ثانوية بالنسبة لدول الجنوب، النامية و المتخلفة، مقارنة بالمجاعة و التضخم السكاني، و قلة الموارد و الحاجة إلى المال. و بما أن دول الجنوب فقيرة فهي تساهم في زيادة التلوث في الأجواء و الأنهار و البحار، لأنها تهدر ثرواتها الطبيعية مثل قطع أشجار الغابات، واستعمال الأخشاب في التدفئة و الوقود لافتقارها إلى الوسائل التكنولوجية و العلمية، فإنها بذلك تدمر البيئة والدورة الطبيعية في الحياة اليومية، و سوف يشكل هذا الأمر عائقا أمام التخلص منها أو التوقف عن التسبب بها.[2]

3- مؤتمر كيوتو:

قبل انعقاد المؤتمر بعدة أشهر بدأت الأمم المتحدة إجراء اتصالات برؤساء الدول الموقعة على اتفاقية تغير المناخ الإطارية و بروتوكول مونريال 1987للتظير لمؤتمر من أجل معالجة كثافة الانبعاثات الغازية المسببة لارتفاع درجة حرارة الأرض، و تغير المناخ واتساع فجوة طبقة الأوزون بشكل كبير لم يسبق لها مثيل من قبل.و كما تعتقد المنظمة العالمية للبيئة إن الفجوة قد تضيق مساحتها بعد الإجراءات و الالتزامات التي اتخذتها دول الحضور في مؤتمر ري ودي جينيرو الذي انعقد عام 1992.[3]

[1]- طراف عامر، **مرجع سابق**،ص. 153.

[2]- **المرجع نفسه**، ص154.

[3]- **المرجع نفسه**، ص.161.

السياق العام للبروتوكول:

انعقد مؤتمر كيوتو في الفترة الممتدة من 1إلى 11 ديسمبر 1997 في اليابان،و شمل تعهدات ملزمة قانونيا، بالإضافة إلى تلك التعهدات الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ، ووافقت منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية، و معظم البلدان التي تمر اقتصادياتها بمرحلة انتقالية، على تخفيض انبعاثاتها ب05 بالمائة على الأقل دون مستويات عام 1990خلال الفترة (2008-2012).[1]

أهداف المؤتمر:

كان الهدف الأساسي للمؤتمر تحديد الطرق و قواعد ومبادئ توجيهية لمعرفة كيفية احتواء النشاطات التي يقوم بها الإنسان و المتصلة بالتغيرات المناخية من جراء انبعاثات الغازات الدفيئة، حسب مصادر هذه الغازات، وعملية التخلص منها بدفنها في التربة الزراعية .

وضع مبادئ توجيهية تؤدي إلى خفض الانبعاثات الناجمة عن المشاريع البشرية و مصدرها غازات الدفيئة، و العمل على إزالتها. وطلب برتوكول كيوتو من الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيير المناخ، التي أنشأتها المنظمة العالمية للأرصاد الجوية و برنامج الأمم المتحدة للبيئة عام 1988، تقديم البيانات لجهة تحديد مستوى تصاعد أو انخفاض الغازات، و تقديم المشورة العلمية والتكنولوجية لمعرفة دول البروتوكول أي أنشطة إضافية يسببها الإنسان و المتعلقة بالتغيرات المناخية ومعرفة الانبعاثات حسب مصدرها.

كما عهد مؤتمر كيوتو إلى توفير الأموال و نقل التكنولوجيات المأمونة بيئيا إلى الدول النامية لنهوض و الحد من الانبعاثات الغازية التي تساهم في اهتزاز الأرض وتغير المناخ، والتعاو ن في البحث العلمي و التقني و تطوير نظم الرصد المنتظم التقليل من محاولات الشك ذات الصلة بنظام المناخ و آثار تغير المناخ السيئة و العواقب الاقتصادية و الاجتماعية، وتشجيع و تطوير و تعزيز القدرات و الإمكانات المحلية للمشاركة في الجهود و البرامج الدولية التي تتصل بالبحث و الرصد المنتظم، وتبادل المعلومات

[1]- الحسين شكران ، "من مؤتمر استوكهولم 1972 إلى ريو+20 لعام 2012"، مدخل إلى تقييم السياسات البيئية العالمية، **بحوث اقتصاديات عربية**، ع. 64.63، 2013،ص.157.

حول التدابير التي تتخذها دول الأطراف لتناول تغير المناخ و آثاره ومراعاة كل طرف من الأطراف قدراته و إمكاناته و ظروفه، والالتزامات التي يتحملها كل طرف في البروتوكول.[1]

آليات البروتوكول:

تقوم آليات برتوكول كيوتو الاقتصادية في الأساس على مبادئ السوق التي يمكن للأطراف في البروتوكول استخدامها في محاولة لتقليل التأثيرات الاقتصادية المحتملة لمتطلبات خفض الانبعاثات و من أهم هذه الآليات نذكر:[2]

- آلية التنفيذ المشترك، أي أن تنفذ دولة صناعية مشروعا يؤدي إلى خفض الانبعاثات في دولة صناعية أخرى، بحيث يحسب مقدار الخفض الذي تحقق، و يضاف إلى رصيد الخفض للدولة التي نفذت المشروع خارج أراضيها، مقابل ما دفعته من استثماراتو خبرات لتنفيذ المشروع.

- التنمية النظيفة من أهم الآليات التي يمكن من خلالها للدول الصناعية أن تتعاون مع الدول النامية في الحد من الانبعاثات هي تقديم المساعدات المالية و الفنية. كما يمكن للدول النامية أن تستفيد من أية إجراءات طوعية تقوم بها للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، و ذلك من خلال بيع ما تم خفضه من انبعاثات لدولة من الدول الصناعية، بحيث يخصم من حصتها مقابل ما تم لشراء هذه الحصص.

- الاتجار في الانبعاثات، و هو نهج سوقي لتحقيق أهداف بيئية لمن يقوم بخفض انبعاثات غازات الدفيئة إلى ما دون المستوى المطلوب باستخدام أو تداول الخفوضات الزائدة لمعادلة الانبعاثات في مصدر آخر داخل البلد أو خارجه. و بصفة عامة، يمكن أن يحدث الاتجار في الانبعاثات في ما بين الشركات، و على المستويات المحلية و الدولية. و الاتجار في الانبعاثات بموجب المادة رقم 17 من بروتوكول كيوتو هو نظام للحصص القابلة للتداول استنادا إلى الكميات المسندة التي يتم حسابها من الالتزامات المدرجة في الملحق "باء" في البروتوكول.

[1]- طراف عامر، **مرجع سابق**، ص163.

[2]- الحسين شكران، **مرجع سابق**، ص.158،157.

من خلال هذه الآليات الثلاث يمكننا القول أن مؤتمر كيوتو وضع مدخلا جديدا لمعالجة القضايا البيئية من خلال إدماج المعطيات الاجتماعيةو البشرية في التحليل.

4- مؤتمر جوهانسبورغ:

قبل انعقاد المؤتمر بعشرة أيام جرت مفاوضات و اتصالات لم تنقطع بين دول العالم بغية التفاهم في المؤتمر جول جدول الأعمال و إيجاد صيغة توفيقية يرضى عنها كل الأطراف و ترمي إلى خطة عمل للسنوات العشر التي تلي انعقاد المؤتمر و تتضمن مبادئ غير ملزمة من أجل الوصول إلى تنمية مستدامة و مكافحة الفقر و حماية البيئة من التلوث. ولكن الجميع أصر على أن يكون لقاء جوهانسبورغ لإعلان التنمية المستدامة الذي يؤكد على أن الهوة بين الأغنياء و الفقراء تشكل تهديدا للأمنو الاستقرار في النظام العالمي و معظم مجتمعات الكرة الأرضية.[1]

انعقد المؤتمر العالمي للبيئة والتنمية المستدامة في جوهانسبورغ جوب إفريقيا في الفترة الممتدة بين 26 أوت و04 سبتمبر عام 2002 بحضور 191 دولة بالإضافة أحزاب و هيئات و علماء و باحثين و مجالس مدنية من معظم دول العالم، وكان هذا المؤتمر برعاية الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان، وفي نهاية الاجتماع أعلن رئيس القمة رئيس جنوب إفريقيا السيد تابو إمبيكي إقرار خطة العمل التي وافق عليها ممثلو الدول المشاركة و اعتبر الحضور أن هذا المؤتمر هو القمة الثانية للأرض حول التنمية المستدامة بعد مؤتمر ري ودي جنيرو عام 1992 وتضمنت الخطة 152 بندا في 65 صفحة أرادتها الأمم المتحدة لتنفيذ 2500 توصية حول التنمية المستدامة وردت في مفكرة القرن الحاديو العشرين التي تم تبنيها.[2]

ركزت المبادئ العامة لهذا المؤتمر على تحسين مستوى معيشة الأفراد، و مكافحة الفقر، و الحفاظ على الموارد الطبيعية من خلال ضبط أنماط الاستهلاك و إعادة النظر في نظم الإنتاج، و تحقيق نمو

[1]- طراف عامر، **مرجع سابق**، ص. 166.

[2]- **المرجع نفسه**، ص. 167.

اقتصادي يتلاءم مع معايير السلامة البيئية، و توسيع التعاون في مجال الخبرات بين الدول و التنسيق الدولي من أجل تحقق عملية التنمية المستدامة.[1]

اتخذ مؤتمر جوهانسبورغ شعار" القمة العالمية للتنمية المستدامة" Sommet Mondial Sur le Développement Durable (SMDD)، و في نهاية المؤتمر وقعت أزيد من 182 دولة على وثيقة مؤتمر جوهانسبورغ في ظل متغيرات جديدة كالعولمة و تحرير التجارة الدولية، و استمرار تدهور الوضع البيئي و الأمني في كثير من الأقاليم خاصة في تلك التي شهدت حروبا و نزاعات مسلحة. و تتلخص أهداف مؤتمر جوهانسبورغ في ثلاث نقاط رئيسية و هي[1]:

1- تعزيز الوعي الجماعي على مستوى سياسي بالتنمية المستدامة.

2- بذل المزيد من الجهود لتنفيذ " الأجندة 21" و تحديد متطلباتها و آليات تنفيذها.

3- تحقيق توازن بين التنمية الاقتصادية و التنمية الاجتماعية و الحفاظ على البيئة، لكون هذه العناصر تشكل مكونات مترابطة و متداخلة للتنمية المستدامة.

المطلب الثاني: المؤتمرات الإقليمية وتضافر الجهود للحد من التدهور البيئي

التمثيل في هذه المؤتمرات على مجموعة صغيرة من الدول، كأن تكون على مستوى أزمة منطقة أو قارة واحدة من قارات العالم و يطلق عليها أيضا تسمية المؤتمرات القارية أو غير الجماعية.

1- مؤتمر نيروبي:

عقد المؤتمر في نيروبي عاصمة كينيا بين 10 و18 أيار 1982 بعد مضي عشر سنوات على عقد مؤتمر ستوكهولم برعاية الأمم المتحدة، واستعرض المؤتمرون الشؤون التي تتعلق بالبيئة والتنمية و الارتفاع المطرد في عدد سكان العالم وخاصة في أفريقيا و العالم الثالث و أثنى المؤتمر على الجهود من أجل وضع المعالجات و التعاون الدولي والإقليمي في هذا المجال، كما شدد المؤتمرون على التخفيف من حدة النزاعات الدولية وعدم توسعها لانعكاساتها الخطيرة على الشعوب في العالم. و العمل المتواصل

[1]- أمينة دبر، **مرجع سابق**، ص.89.

[1]– رضوان سلامن، **الإعلام و البيئة ، دراسة استطلاعية لعينة من الثانويين و الجامعيين- مدنة عنابة نموذجا**، رسالة لماجستير (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية و الإعلام، 2005-2006)، ص.78.

للحد من تصاعد الفقر وانتشاره، ومكافحة التلوث. ونبهوا إلى الأخطار و النفايات الناتجة عن سياسة السباق إلى التسلح و التفنن في صنع أحدث الآلات الفتاكة والتي سوف تسبب ضررا فادحا بالبشرية كلها.

و الجدير بالذكر أن المؤتمر حذر من انتقال الأخطار غير العسكرية التي تهدد الأمن لتحتل مكان الصدارة من الاهتمام العالمي. فالتخلف و تضاؤل إمكانيات التنمية،و كذلك سوء الإدارة و تبديد الموارد تشكل تحديات للمجتمع الدولي، و يشكل تدهور البيئة كذلك تهديدا للتنمية القابلة للاستمرار.

واعتمد إعلان نيروبي لمساعدة الدول النامية ماديا و تقنيا و علميا، و معالجة التصحر و الجفاف و تشجيع الزراعة، و مكافحة الفقر و تحسين أوضاع البيئة ومكافحة التلوث. وطالب المؤتمرون الدول الكبرى الحد من النفقات العسكرية الهائلة و تحويلها إلى القطاع المدني و المساهمة بمساعدة الدول النامية. كما طالب بضرورة التعاون و التنسيق على المستوى الدولي و الإقليمي على أساس ثنائي و متعدد الأطراف على السواء في سبيل حماية الحقوق الطبيعية و المدنية للإنسان، و الحفاظ على البيئة من التلوث و لجم التدهور من أجل التنمية المستدامة. [1]

2- بروتوكول مونريال:

عقد في مدينة مونريال بكندا اجتماع دولي في 1987 ضم رؤساء دول و حكومات و ممثلين 26 دولة أوربية و بعض الدول الصناعية و الدول المجاورة لكندا و بعض دول العالم الثالث.

تم التفاق في هذا الاجتماع حول كيفية العمل للحد من تصاعد الغازات الملوثة السامة إلى الجو، ووضع برنامج زمني لمدة خمس سنوات قادمة بغية خفض الغازات المتصاعدة للدول المشاركة في الاجتماع بشكل تدريجي ريثما يتم التخلص منها نسبيا و إجراء دراسات لإيجاد بدائل صناعية مأمونة بيئيا من الغازات السامة و تقديم البيانات التقريبية سنويا لمعرفة مدى انخفاض كثافة الغازات و التزام

[1]- عامر طراف، **مرجع سابق** ، ص. 172.

الدول المشاركة، علما أن كندا هي أكثر الدول معاناة من ضرر انبعاث الغازات من الدول المجاورة بعد أن ثبت أن الفجوة في طبقة الأوزون فوق الجزء الشمالي من كندا تزداد اتساعا.[1]

و قد توصلت جميع الدول المشاركة في الاجتماع إلى اتفاقية أطلق عليها اسم بروتوكول مونريال يبدأ مفعولها في مطلع عام 1989,و قد أنشأت هذه الاتفاقية صندوق مؤقت مالي بقيمة 200 مليون دولار أميركي لمساعدة البلدان النامية المشتركة في البروتوكول، على دفع ثمن المعدات التكنولوجية التي تضع حدا لاستخدام المواد التي تسبب نفاذ الأوزون مع حلول العام 2000، وذلك بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة و قد شملت المساعدات 16 دولة نامية شاركت في البروتوكول وهي: الأردن و الأرجنتين، أوروغواي و إيران، بنغلادش وتايلند، ترينيداد و توباغو و غانا و كوستاريكا كينيا و الفلبين و فنزويلا و ماليزيا و المكسيك ونيجيريا.

و في عام 1992 اعتمد مؤتمر ري ودي جنيرو بروتوكول مونريال ف يجدول أعمال مفكرة القرن الحادي و العشرين، ووصل عدد الدول التي انضمت إليه والتزمت به حوالي 56 دولة برعاية الأمم المتحدة.[2]

3- مؤتمر اسكتلندا

بتاريخ 2005/07/07 عقد مؤتمر دولي في بريطانيا بمقاطعة اسكتلندا للدول الصناعية الثمانيةو كان أهم بنود جدول أعمال هذا المؤتمر هي : الإرهاب، الغازات المتصاعدة المسببة للتلوث و التي تساهم في ظاهرة الاحتباس الحراري، و مساعدة الدول الفقيرة و معالجة المديونية.

يذكر أنه أثناء انعقاد المؤتمر وقع ثلاث انفجارات، اثنين في الأنفاق و ثالث في محطة للركاب في العاصمة لندن هزت المدينة و ذهب ضحية هذه الانفجارات أكثر من 277 قتيلا و700 جريحا تقريبا. هذه الانفجارات طغت على أعمال المؤتمر و تحول لمعالجة ومكافحة الإرهاب الدولي الذي ربط بالأصولية، و اختصر الاجتماع لأسباب أمنية و تحدث المجتمعون بشكل عابر عن التلوث و الاحتباس الحراري و المتغيرات المناخية. وكان الرئيس جورج بوش الابن طاغيا على المؤتمر في هذا البند بالذات،

[1]- **المرجع نفسه**، ص ص.172،173.

[2]- **المرجع نفسه**، ص.173.

ودعا إلى تأجيل مسألة البحث في ظاهرة الاحتباس الحراري و المتغيرات المناخية و معالجو تصاعد الغازات المسببة للتلوث من الدول الصناعية إلى سنة 2006.[1]

4- مؤتمر وزراء البيئة العرب في بيروت:

عقد وزراء البيئة العرب مؤتمرا في بيروت من الفترة الممتدة من 2 إلى 5 حزيران سنة 2003 بحضور المدير التنفيذي للأمم المتحدة للبيئة الدكتور تويفر، وناقش المجتمعون المشاكل التي تتعرض لها البيئةو حمايتها من التلوث.

و قد قرر مجلس وزراء البيئة العرب التنسيق اللازم بين برنامج الأمم المتحدة و المنظمات العربية المتخصصة لتقييم إصلاح و إعادة تأهيل ما أدت إليه الحرب في العراق من دمار للبيئة، و شدد في تقارير الإنجاز و المتابعة على منطقة التجارة العربية الكبرى و الترتيبات لرفع درجة الاستعداد للتعامل مع مخاطر الإشعاع النووي و الذي يعتبر من أخطر الملوثات القاتلة و الطويلة المدى.

إضافة إلى المقررات تم الأخذ بالتوصيات التالية:[2]

الإحاطة علما بسير تنفيذ إقامة منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى و الموافقة على مقترح البرنامج الإقليمي لتعزيز القدرات العربية بالقضايا المتصلة بالتجارة و البيئة، و دعوة الأمانة المشتركة للبرنامج إلى إيلائه الأولوية في برامجها و نشاطاتها و موازناتها.

كما أوصى على المشاركة في اللجنة الاقتصادية لغرب أسيا و الذي يعقد في 2003/06/25 من أجل التنمية المستدامة للبيئة.

و قد كلف المؤتمر من الأمانة الفنية في المجلس إجراء الاتصالات بمؤسسات التمويل العربية و الإقليمية لاستقطاب دعمها لتنفيذ البرنامج الإقليمي لتعزيز القدرات العربية في القضايا المتصلة بالبيئة و التجارة كذلك دعوة الأمانة المشتركة للبرنامج للبدء في تحديد الأنشطة التي سيتم تنفيذها في المدى القصير.[3]

---

[1]- **المرجع نفسه** ، ص.174.

[2]- **المرجع نفسه**، ص ص. 175،176.

[3]- **المرجع نفسه**، ص.177.

5- مؤتمر بكين:

دعت الصين إلى اجتماع طارئ عقد بتاريخ 2006/01/17 في العاصمة بكين لمعالجة وباء أنفلونزا الطيور، استقطب أكثر من مئة دولة و منظمة دولية بحضور معظم دول آسيا.

و لدى افتتاح المؤتمر الذي استغرق يومين، أعلن وزير خارجية الصين "أن التعاون الدولي اكتسب بعدا و طابعا عاجلا لا سابق له" و تمثلت دول عدة في المؤتمر بوزراء الصحة و البيئة، مما أضفى أهمية بالغة على الاجتماع الذي نظمته الصين و الاتحاد الأوربي و البنك الدولي.

قدم الخبراء دراسة في اليوم التالي توقعت احتياجات التمويل و الكلفة التي قدرها البنك الدولي و منظمة الصحة العالمية و منظمة الأغذية و الزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو) و المنظمة الدولية للصحة الحيوانية، و لمحاربة وباء أنفلونزا الطيور مع ملايين الضحايا و عشرات ملايين المصابين بـ 800 مليار دولار.

كما تعهد المفوض الأوربي للصحة السيد ماركو كبيريانو بتقديم مليار دولار بشكل خاص إلى البلدان المنخفضة الدخل في جنوب آسيا و أفريقيا على شكل منح. وفي المؤتمر فاقت التوقعات بالنسبة للتعاون الدولي الحقيقي و التعهدات الملموسة، فهي جاءت بعد التركيز في المؤتمر على التهديدات الجسيمة التي يمثلها وباء أنفلونزا الطيور.[1]

وتقرر في نهاية المؤتمر إنفاق معظم المال على إطلاق برامج توعية عامة و تعزيز بل رصد المرض و الاستجابة له طرق التعقيم، وذبح وتطعيم الدواجن وتعويض المزارعين و تشكيل مخزونات من الأدوية لعلاج ضحايا أنفلونزا الطيور. وشدد المؤتمر على بقاء الاستعداد و التعاون الدولي لمواجهة وباء أنفلونزا الطيور، واستمرار البحوث العلمية لتحديد مصادره الأساسية من أجل حماية البيئة الحيوانية و الغذائية و البشرية.[2]

[1]- **المرجع نفسه**، ص.178.

[2]- **المرجع نفسه**، ص.179.

المبحث الثاني: دور المنظمات الدولية غير الحكومية و آليات عملها للحفاظ على البيئة

ركزت دراسات كثيرة على دور المنظمات الدولية غير الحكومية خاصة فيما يتعلق بجانب الحفاظ عن البيئة و مختلف الآليات التي تمكنها من أداء هذا الدور.

المطلب الأول: تطور دور المنظمات الدواية غير الحكومية في مجال حماية البيئية:

بالرغم من أن تاريخ المنظمات غير الحكومية في السياسة البيئية العالمية العالمية يمكن أن يمتد إلى القرن الثامن عشر، إلا أنه منذ تأسيس منظمة الأمم المتحدة، فإن تطور و تعزيز دور المنظمات غير الحكومية في القضايا البيئية يمكن أن يمتد إلى ثلاث مراحل أساسية:[1]

المرحلة الأولى:

اكتسبت المنظمات غير الحكومية الحق في الاستشارة، حيث أن ميثاق الأمم المتحدة قد تم التفاوض عليه كأداة للترويج للسلام و الأمن و التعاون بين أعضاء منظمة الأمم المتحدة، و هؤلاء الأعضاء كانوا الدول ذات السيادة، حيث جاء في نص المادة 4 من ميثاق الأمم المتحدة و بشكل واضح أن:" العضوية في الأمم المتحدة مفتوحة إلى كل الدول المحبة للسلام، والتي تقبل الالتزامات التي يحتويها الميثاق الحالي، و في نظر المنظمة، قادرة و راغبة في تنفيذ هذه الالتزامات".

أما في الفصل المتعلق بالمجلس الاقتصادي و الاجتماعي، يقدم الميثاق إمكانية مشاركة المنظمات غير الحكومية، حيث جاء في نص الميثاق أن:

" المجلس الاقتصادي و الاجتماعي قد يقوم بترتيبات مناسبة للاستشارة مع المنظمات غير الحكومية المهتمة بقضايا معينة في إطار قدراتها. مثل هذه الترتيبات قد تقوم بها المنظمات الدولية حسب الملائمة، مع المنظمات الوطنية بعد استشارة أعضاء الأمم المتحدة المعنيين" (المادة 71 من الفصل 10 من ميثاق الأمم المتحدة (النقطة 12)).

[1]- صالح زياني، مراد بن سعيد، **مدخل إلى الإصلاحات المؤسساتية للحكم البيئي العالمي** (الجزائر: دار قانة للنشر و التحليد،ط1،2010)،، ص.115.

المرحلة الثانية:

لقد بدأت المرحلة الثانية في السبعينات من القرن الماضي، و بتزايد كمية و نوعية القضايا البيئية، أصبحت المنظمات غير الحكومية ذات أهمية أكبر في التحضير للمؤتمرات ما بين الحكومات، رغم أن حقها في طرح التدخلات يقي محدودا جدا، و قد أصبح أمرا شائعا في عدد من الأنظمة البيئية السماح للمنظمات غير الحكومية المشاركة في مراقبة المفاوضات. وبهذا بدأت هذه الفواعل في تطوير مجموعة من الاستراتيجيات لمسايرة عمليات التفاوض، و إيصال مساهمتها إلى أمانات المنظمات و الاتفاقيات الدولية في شكل اقتراحات مبكرة للمعاهدات. على سبيل المثال، ساعد الإتحاد الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة (المعروف لاحقا باتحاد الحماية العالمي) في صياغة الاتفاقية الدولية حول التجارة في الأنواع المعرضة للانقراض إلى أن نقلت إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة لاحقا، وهذا الاتحاد يتصف بطبيعة مميزة، حيث يتكون من مجموعة أطراف دولاتية وغير دولاتية. في هذه المرحلة، بدأت المنظمات غير الحكومية الرائدة في المساهمة بخبرتها ووجهات نظرها في وضع البيانات المشتركة في الاجتماعات المختلفة.[1]

المرحلة الثالثة:

بدأت المرحلة الثالثة في التسعينات، وبعد التسهيلات التي وفرتها ثورة الإنترنت، أصبحت المنظمات غير الحكومية تطالب بأدوار أكثر نشاطا في اتخاذ القرارات الدولية. ففي مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة و التنمية لعام 1992 مثلا، تم اعتماد 1400 فاعل غير دولاتي.فمن ناحية، اتجهت معظم الاتفاقيات و المعاهدات نحو حماية المنظمات غير الحكومية. على سبيل المثال، إلا أن مؤتمر ريو حول البيئةو التنمية يؤكد على أن كل البشر لهم الحق في حياة صحية ومنتجة، و عليه اتجهت معظم المعاهدات البيئية لكن من منظور أنثروبولوجي في غالب الأحيان. من جهة أخرى، اتجهت كل الاتفاقيات و المعاهدات إلى تشجيع المنظمات غير الحكومية، حيث أن المبدأ (10) من إعلان ريو يؤكد أن أفضل معالجة للقضايا البيئية يكون بمشاركة جميع المواطنون المعنيون و في المستويات ذات

[1]- **المرجع نفسه**،ص ص.115،116.

العلاقة، حيث أنه في المستوى الوطني، فإن كل فرد يكون له حق الحصول الملائم على المعلومات حول المتعلقة بالبيئة في نطاق اختصاص السلطات العمومية، بما في ذلك المعلومات حول المواد والنشاطات الخطرة في إطار مجموعته الاجتماعية، ويكون له فرصة المشاركة في عملية اتخاذ القرارات.[1]

المطلب الثاني : آليات المنظمات الدولية غير الحكومية في الاستجابة للتهديدات البيئية

للمنظمات الدولية غير حكومية آليات عمل تساعدها في تحقيق مختلف أهدافها منها:

1- لجان تقصي الحقائق:

لجان تقصي الحقائق هي هيئات تحقيق مؤقتة مرخص بها رسميا، يتم إنشاؤها في محاولة لتوضيح معالم فترة سابقة من القمع أو الصراع أو الفظائع أو الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان ومعالجة ما يستوجب العلاج منها. وهي هيئات غير قضائية يتم إنشاؤها لمدة محددة سلفا، وتصدر في نهاية هذه الفترة تقريرا عن النتائج التي توصلت إليها يضم اقتراحاتها وتوصياتها للإصلاح في المستقبل. وتعرف لجان تقصي الحقائق بمسميات عدة. مثل "اللجنة الوطنية المعنية بالمختفين" (الأرجنتين). و"اللجنة الوطنية للحقيقة والمصالحة" (شيلي) و"لجنة المصالحة الوطنية" (غانا)، و"لجنة التوضيح التاريخي" (بيرو و سيراليونو جنوب إفريقيا).

واليوم يبدو أن لجان تقصي الحقائق ما فتئت تزداد عددا وانتشارا ، إذ تتضمن اتفاقيات السلام بصورة مزايدة مقترحات لإنشاء لجان لتقصي الحقائق للمساعدة على التعامل مع آثار وويلات الصراعات.[2]

تتضمن لجان تقصي الحقائق الإجراءات التالية[1]:

- مقاضاة المرتكبين بتحريك الدعوى الجنائية ضدهم.
- وضع برامج لإنصاف وترضية الضحايا والناجين (بما في ذلك التعويضات).

[1]- **المرجع نفسه**،ص ص.116،117.

[2]- المركز الدولي للعدالة، "لجان تقصي الحقائق و المنظمات غير الحكومية: العلاقة الأساسية مبادئ فراتي التوجيهية للمنظمات غير الحكومية العاملة مع لجان تقصي الحقائق"،(نيويورك: م.ع. 2004)، ص.04.

ü الشروع في إصلاحات واسعة النطاق في المؤسسات التي تتحمل القسط الأكبر من المسؤولية عن انتهاكات الماضي

- العوامل التي تساعد في إنجاح لجان تقصي الحقائق:[1]

- وجود مطلب اجتماعي واضح و محدد: أي أن يرى الضحايا و صناع الرأي الأساسيون أن إنشاء لجان تقصي الحقائق جزء من مسعى أوسع نطاقا للماءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان في الماضي.
- الإرادة السياسية: التأييد القوي من جانب القيادات الحكومية الرئيسية لإنشاء لجان تقصي الحقائق.
- إحكام صياغة الصلاحيات و الاختصاصات: أي أن يسمح القانون الذي تنشأ اللجان بموجبه بالتحقيق الصارم في ما حدث في الماضي.
- المعلومات المتاحة: تقديم المنظمات غير الحكومية و غيرها معلومات موثوقا بها لمساعدة اللجنة على البدء في التحقيقات.

2- تعزيز دور الرأي العام الدولي:

اكتسب الرأي العام الدولي أهمية كبيرة، فالعلاقات الدولية تتأثر بشكل متزايد بالرأي العام الدولي، لا سيما مع تنامي ظاهرة العولمة التي طرحت قضايا عديدة، و أتاحت المجال لتدخل الرأي العام الدولي ليتناول القضايا التي أفرزتها مثل: قضايا ترقية و حماية حقوق الإنسان، البيئة، التمييز العنصري، منع عمالة الأطفال، الإرهاب.

- **أهمية الرأي العام للمنظمات الدولية غير الحكومية:**

أدركت المنظمات غير الحكومية مبكرا الدور الذي يلعبه الرأي العام في دعم مختلف النشاطات التي تقوم بها، و القضايا التي تدافع عنها، لذلك عمدت إلى استخدام و سائل الاتصال من أجل التأثير على توجهاته، وتركز المنظمات الدولية غير الحكومية بشكل كبير على إصدار التقارير، كنوع من الرصد و المتابعة لأوضاع حقوق الإنسان و كذا نوع من التأثير الذي تركز عليه هذه المنظمات لتوجيه

[1]- **المرجع نفسه**، ص.10.

أراء و انطباعات الرأي العام و تختلف التقارير التي تصدرها المنظمات غير الحكومية بين تقارير نوعية و أخرى سنوية.[1]

- **التقارير النوعية:** تخصص لمتابعة قضية من القضايا على فترة طويلة نسبيا ما يسمح للمنظمة من الخروج بنتائج و تقييم دقيق لوضع حقوق الإنسان.
- **التقارير السنوية:** تبرز وضع حقوق الإنسان في مختلف الدول التي لها فروع و أجهزة تابعة للمنظمة ما يمكنها من فضح الانتهاكات، وتعبئة الرأي العام الدولي ضد تلك الحكومة لوقف تعسفاتها.

من بين أهم وسائل الرأي العام في دعم نشاط المنظمات الدولية غير الحكومية، نذكر وسائل الإعلام بمختلف أنواعها.

فوسائل الإعلام تساعد المنظمات غير الحكومية يف أداء عملها عبر مختلف الأدوار التي تقوم بها، من أم هذه الأدوار نذكر:

1- **قنوات للاتصال:** مثل الصحف، المجالات، الإذاعة أو التلفزيون تستخدم للإيصال المعلومات لفئات واسعة من الجمهور.

2- **نقل المعلومات:**تساهم وسائل الإعلام في النقل المنتظم للمعلومات إلى عموم الجمهور، و إلى الحكومة، و إلى صناع القرار الدوليين فهي تلعب دور هام كبير في التسويق و تشكيل النقاش العام

3- **تؤسس للتحالفات:** أجهزة الإعلام تؤسس للتحالفات الأكثر أهمية بالنسبة لتجمع المنظمات الدولية غير الحكومية، و تنشئ العلاقات الجيدة مع الصحفيين، حيث يعتبر الدور الذي يقومون به مكملا للحملات الفعالة التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية.

4- **تقدم وجهات نظر مختلفة:** تعمل وسائل الإعلام على التعرف بعمليات و أنشطة المنظمات غير الحكومية كما تقدم رأيها فيها عبر المقالات، و الصور ... فيشكل دلك نوع من الضغط السياسي على الحكومات، كما تنقل المعلومات و التي تندرج ضمن عمليات التعليم التي تركز عليها المنظمات عبر الحكومية.

[1]- أسماء مرايسي، **إدارة المنظمات الدولية غير الحكومية لقضايا حقوق الإنسان – دراسة حالة: منظمة العفو الدولية**، رسالة ماجستير(جامعة باتنة: كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2012/2011)، ص. 96.

5- دعوة الحكومات: فهي تعمل على دعوة الحكومات إلى مساندة و دعم الحملات التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية مثال ذلك: الحملة الإعلامية التي مارستها أجهزة الإعلام من أجل المصادقة على القانون الأساسي لروما، و تطبيقها على المستوى القانون الوطني، كما عملت على منع التجديد للقرار الأممي 1422 المتعلق بمنح حصانة لجنود حفظ السلام.

ما يمكن قوله هو أن وسائل الإعلام تعتبر من بين أهم الوسائل التي تخدم المنظمات الدولية غير الحكومية وذلك من حيث مساهمتها في التأثير المباشر على الرأي العامو حشد المواقف المِؤيدة لما تقوم به من أعمال و توجيه وتوعية الرأي العام الدولي لمختلف القضايا المطروحة على الساحة الدولية.

3- صياغة المواثيق و المعاهدات:

لقد كانت المنظمات غير الحكومية محفزا رئيسيا في تأسيس العديد من الاتفاقيات، يضمن ذلك اتفاقية Aarhus، وCites اتفاقية التنوع البيولوجي، إن المنظمات غير الحكومية نشيطة في إنشاء المعايير الدولية من خلال حملات التوعية، حيث أن هذه المنظمات يمكنها القيام بالضغوطات السياسية اللازمة لإقناع الحكومات بالموافقة على الاتفاقيات الدولية. على سبيل المثال فإن الحملة الدولية لمنع الألغام الأرضية هي تحالف 1.400 منظمة غير حكومية من 90 دولة، واستطاعت إقناع 146 دولة على التوقيع على منع الألغام الأرضية، في وقت تنتج فيه 52 دولة هذه الألغام الأرضية ويتم وضع 2.5 مليون لغم أرضي سنويا .

كذلك فإن الجهود النشيطة لشبكات المنظمات غير الحكومية أدى إلى إنشاء لجنة السدود العالمية من أجل وضع المعايير اللازمة لضبط التأثيرات البيئية و الاجتماعية لبناء السدود أثناء عمليات اتخاذ القرارات المالية.[1]

[1]- **المرجع نفسه**،،ص ص.125،124.

ملخص الفصل الثاني:

و مما سبق يمكننا القول بأن التطور الهائل على المستوى الدولي في حماية البيئة كان له الفضل في توجيه الرأي العام العالمي نحو قضايا لم تكن تحظى باهتمام كبير من طرف الفواعل الدولية نتج عنه إبرام مجموعة من الاتفاقيات تكفل حماية البيئة من مختلف المهددات ، كما سمح لنا الإطلاع على المحطات البيئية الكبرى خاصة المؤتمرات الدولية و الإقليمية المنعقدة في مجال البيئة من تقييم أسس هذه المراحل و خلفياتها وسبل تجاوز نقائصها، بالإضافة إلى دور الفواعل من غير الدول و خاصة المنظمات الدولية غير الحكومية و ما تقوم به من أعمال في مجال حماية البيئة وفق آليات خاصة تمكنها من التواجد كفاعل مهم من الفواعل الدولية و مساهم فعال في رسم السياسات البيئية على كلا المستويين المحلي و الدولي.

الفصل الثالث:

منظمة السلام الأخضر كمنظمة فاعلة في مجال حماية البيئة

بعد ضبطنا للمفاهيم المعتمدة في الدراسة في الفصل الأول، و تحديد أهم الآليات والاستراتيجيات المتبعة من طرف الـ NGOs في الفصل الثاني، نأتي الآن للفصل الثالث الذي ارتأينا أن تخصصه لدراسة حالة تساعدنا على فهم أوسع للاستراتيجيات التي تم شرحها في الفصل الثاني وقد وقع اختيارنا على منظمة السلام الأخضر (Green peace) .

سنحاول ضمن هذا الفصل دراسة "السلام الأخضر" كمنظمة من خلال التطرق إطار عام نتناول فيه التعريف بالمنظمة من خلال تعريفها علاقتها بالفاعلين في السياسة الدولية ودورها كفاعل في مجال حماية البيئة هذا في المبحث الأول من الفصل، أما في المبحث الثاني فسوف نتطرق لأهم إنجازات المنظمة منذ نشأتها بالإضافة واستخلاص بعض التحديات التي تواجهها.

المبحث الأو ل: منظمة السلام الأخضر علاقتها بالفاعلين الدوليين ودورها في مجال البيئة

منظمة السلام الأخضر منظمة فاعلة على المستوى الدولي في مجال الحفاظ على البيئة، بالإضافة لكونها تتوفر على شبكة علاقات مع مختلف الفواعل الدولية مما يسمح لها بأداء الدور الذي أنشأت من أجله .

المطلب الأو ل: النشأة و الهيكل التنظيمي للمنظمة

منظمة السلام الأخضر (greenpeace) منظمة دولية غير حكومية مستقلة، تعمل على حملات محددة وتستعين بالتحرك السلمي المباشر بهدف تسليط الأضواء على المشاكل البيئية العالمية وحث صانعي القرار على اعتماد حلول جوهرية من أجل ضمان مستقبل أخضر يعمه السلام في العا لم.

ففي عام 1971 أبحر فريق صغير من الناشطين على متن قارب صيد قديم من فانكور في كندا، متسلحين بريتهم لعام أخضر ومسا لم. منطلقين من أن بإمكان عدد قليل من الأشخاص لأن يحدثوا تغييرا ما. وكانت مهمتهم تقضي بأن يكونوا شهودا على التجارب النووية في باطن الأرض،[1] التي كانت تجريها الولايات المتحدة الأميريكية في جزية أمشيتكا، و هي إحدى أكثر المناطق عرضة للزلازل في العا لم. إلا أن التجارب النووية في جزيرة أمشيتكا انتهت في العام نفسه، وتم إعلان الجزيرة لاحقا محمية للطيور.وتعطي المنظمة الأولوية لحملات يمكن الترويج لها على نطاق عالمي، ومقرها الرئيسي أمستردام في هولندا، وتضم (greenpeace) 2.8 مليون داعم حول العا لم و لديها مكاتب في 41 دولة[1].

عرفت منظمة السلام الأخضر Greenpeace نفسها على أنها: "منظمة دولية لا تبغي الربح، تعمل على تغير الرأي العام والأنماط المعيشية نحو ممارسات تحافظ على البيئة وتنشر السلام.

[1]-خليل حسين، **النظرية العامة و المنظمات العالمية البرامج والوكالات المتخصصة** (لبنان: دار المنهل اللبناني،ط1،2010)،ص ص.555،556.

البنية التنظيمية للمنظمة:

تعتمد منظمة السلام الأخضر كأي منظمة أخرى أو مؤسسة على هيكل تنظيمي يسهل أداء المهام عن طريق تنظيم المهام وتوزيع المسؤوليات وذلك عن طريق تسلسل هرمي يتحدد وفقا للقانون المنشئ أو المعاهدات أو الاتفاقية. ويتكون الهيكل التنظيمي لمنظمة السلام الأخضر من[1]:

1- المنظمة الدولية أو ما يعرف بـ: غرينبيس الدولية.

تعتبر أعلى هيئة في المنظمة و مقرها العاصمة أمستردام بهولندا كما تتواجد مكاتب فرعية حول العالم تتوزع على 41 دولة من 5 قارات وتزاول هذه المكاتب عملها بناءا على تراخيص تمنح لها من طرف الأمانة العامة أو غرينبيس الدولية الموجودة في هولندا. يدير كل مكتب من مكاتب المنظمة الفرعية مجلس إدارة يعين ممثلا بأمين عام المجلس، يلتقي الأمناء العامون للمكاتب الفرعية مرة كل سنة للاتفاق على استراتيجية المنظمة على المدى البعيد وإدخال التعديلات اللازمة على الهيكلية الإدارية كما يتم مناقشة مشروع الميزانية من خلال استعراض حجم النفقات اللازمة لتغطية الانشطة الخاصة بالمنظمة.

ويتم انتخاب الهيئة الدولية المتكونة من رئيس وأربع أعضاء

تعين الهيئة المدير التنفيذي الذي يتولى الإشراف على المديريات الرئيسية المتمثلة في مايلي:

- مدير البرامج.
- مديرية الاتصال و العلاقات العامة.
- مديرية العمليات.
- مديرية التنظيم.

[1] – فرانك جي ولتشنرو جون بولي، محررين، **العولمة- الطوفان أم الإنقاذ**، ترجمة: فاضل جتكر (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية)، 2004، ص ص. 665،666.

تتمثل مهام كل هيئة من الهيئات السابقة الذكر في ما يلي:

1- **مديرية البرامج العامة:** وهي الجهة المسؤولة عن وضع وتنفيذ البرامج الخاصة بالمنظمة في ذلك الهيئة النيابية التي تضم خبراء و متخصصين في عدة ميادين ولضمان فعالية أكبر في الأداء تم إنشاء مجموعة من الأقسام المختلفة التي تشرف عليها المديرية العامة وهي على النحو التالي[1]:

1-1-قسم الغابات والمحميات :

يتولى هذا القسم متابعة وتقييم حالة الغابات عبر مختلف أنحاء العالم عن طريق شبكة المراقبة التي تقوم بإنجاز تقارير لمختلف النشاطات الاقتصادية ذات الصلة بقطاع الغابات والإبلاغ عن كل التجاوزات التي تحصل في عملية الاستغلال.

1-2-قسم الطاقة وشؤون المناخ:

يتولى هذا القسم البحث في المجالات الطاقوية المتعلقة بالطاقات المتجددة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وغيرها، حيث يتم العمل على إيجاد تكنولوجيا تضمن الاستخدام الأمثل للموارد الطاقوية مع ضمان أقل تكلفةو أثر كفاءة.

1-3-قسم الكيمياء و المواد المشعة:

يهتم هذا القسم بدراسة المواد الكيميائية المستخدمة يف الصناعات المختلفة وتحديد كثافتها في الغلاف الجوي وتأثيراتها على البيئة من خلال مراقبة معدلات هذه المواد في الطبيعة وطريقة انتشارها وكيفية الوقاية منها ومعالجة التسممات التي تحصل جراء تسرب المواد الكيميائية .

1-4-قسم شؤون المحيطات:

يتولى هذا القسم دراسة ومتابعة شؤون المحيطات والبحار من خلال قسم شؤون المحيطات: يتولى هذا القسم دراسة ومتابعة شؤون المحيطات والبحار من خلال إجراء دراسة تقييمية لمستويات التلوث في البحار وحالة النظم الإيكولوجية البحرية ومكافحة كافة أشكال الاستغلال اللاعقلاني للثروات البحرية.

[1]- **المرجع نفسه**،ص .666

1-5-قسم الأبحاث العلمية

يتولى هذا القسم الإشراف على المختبرات العلمية التابعة للمنظمة من خلال التنسيق فيما بينها إضافة إلى تنظيم النشاطات التي تقوم بها المنظمة من خلال إقامة مؤتمرات علمية ومحاضرات وندوات تهدف إلى التعريف أكثر بمنظمة السلام الأخضر وطبيعة وأهمية نشاطها.

2- مديرية الإعلام والاتصال:

تتمثل مهمة هذه الهيئة في تنظيم الدعاية الإعلامية وإجراء الاتصالات مع الهيئات الدولية المختلفة وبدورها تشرف على مديرية الاتصال والعلاقات العامة.

3- مديرية العمليات أو (قيادة العمليات):

تتولى تنفيذ العمليات الخاصة بالمنظمة المتعلقة بالبحث و النشاط و التنفيذ بما في ذلك إقامة التظاهرات المناهضة لعمليات تدمير البيئة مثل الاعتراض على التجارب النووية و التدخل في المناطق المهددة مثل الغابات و المحيطات إضافة إلى الاحتجاج على الشركات النفطية التي تلوث البيئة ولا تحترم شروط الاستغلال الخاصة بحقول النفط و الغاز الطبيعي و غيرها من المواد الطاقوية[1].

المطلب الثاني: علاقة منظمة السلام الأخضر بالفاعلين في السياسة الدولية

وفي هذا السياق سنحاول دراسة علاقة منظمة السلام الأخضر كمنظمة غير حكومية، حيث تسعى في إطار عولمة نشاطها لإيجاد مجموعة من الروابط مع مختلف الفاعلين الدوليين سواء كانوا يمثلون الجانب الرسمي في التنظيم الدولي أو غير الرسمي.

1- علاقة المنظمة بالفاعلين الرسمين :

يشد انتباهنا و نحن بصدد دراسة طبيعة العلاقة بين منظمة السلام الأخضر و الدول تلك الجدلية التي تحمل في طياتها صراع و تعاون، فالمظاهر الصراعية تتجلى في رفض بعض الدول الاعتراف بمنظمة السلام الأخضر و منعها من إقامة فروع لها على أقاليمها مثل: دولة إسرائيل و بعض الدول الصناعية الكبرى و ذلك لأنها تعتبر أن معارضة المنظمة لأنشطتها الاقتصادية هو تهديد لمصالحها

[1]– **المرجع نفسه**، ص667..

الخاصة وقد قامت الاستخبارات الفرنسية سنة 1985 بإغراق السفينة الخاصة بالمنظمة و المسماة "راينبو ريور" ف بالمحيط الهادي و ذلك كرد فعل انتقامي على حملات المنظمة المتواصلة ضد فرنسا بسبب تجاربها النووية في المحيط الهادي.

رغم ذلك هناك دول تبدي تعاونا منقطع النظير مع منظمة السلام الأخضر، من خلال منحها هامشا أكبر لحرية العمل وموازنة نشاطها لكون هذه الدول في غالب الأحيان غير متمكنة من السيطرة على المشاكل البيئية و بالتالي فإن منظمة السلام الأخضر تقوم بتعويض النقص في الأداء الدولاتي لحماية البيئة إذ تتولى مهمة المراقبة و التخطيط و إشراك الدولة في عملية تنفيذ الاستراتيجيات المتعلقة بتطوير آليات المحافظة على البيئة و الموارد الطبيعية[1].

علاقة المنظمة بالفاعلين غير الرسميين:

تختلف طبيعة العلاقة بين منظمة السلام الأخضر و المنظمات الدولية باختلاف أهداف و أنشطة كل منظمة و في الآونة الأخيرة ازداد عدد المنظمات الدولية غير الحكومية ازديادا ملحوظا يعود أساسا إلى انتشار الوعي بقصور الدولة عن أداء مهام كثيرة خاصة فيما يتعلق بحماية البيئة مما يجعل تجاوز الدولة و تشكيل تحالفات عبر وطنية أمرا مهما مادام يجلب المنفعة و يعوض النقص في الأداء الدولاتي و ذلك يتم عادة عن طريق تشكيل تحالفات و شبكات عبر وطنية تتيح لهذه المنظمات التنسيق فيما بينها و تبادل الخبرات.

وشبكة المنظمات غير الحكومية بتعريفها البسيط هي: تحالف طوعي بين المنظمات الدولية غير الحكومية أو الافراد العاملين في مجال التنمية حيث يتضمن تعبئة قدراتها المشتركة و مواردها لدعم موقف أطرافها و تنمية قدراتهم وزيادة تأثيرهم الخارجي بهدف تحقيق أهداف مشتركة و مصالح عامة مع الحفاظ على استقلالية كل عضو فيها.

وحسب تعريف الأمم المتحدة لها فإن الشبكة: "تتكون من عدد من الهيئات و الجمعيات التي تهدف إلى دعم قدراتها لعقد البحوث و تطوير التدريب و التعليم المتبادل و يستفيد أعضاء الشبكة من

[1]- عمر سعد الله، **مرجع سابق**،ص.195.

خلال التعرف على الأفكار و المنهجيات الحديثة في التعامل مع المشكلات بالإضافة إلى الحصول على المعلومات و المواد التعليمية كما يستفيد من مشاركة الآخرين في البرامج التعليمية و التدريبية والبحثية و تبادل الخبرات".[1]

المطلب الثالث: دور منظمة السلام الأخضر في مجال حماية البيئة:

من الممكن اختصار عمل السلام الأخضر Greenpeace بالحملات التالية:

- الدفع نحو إحداث ثورة في مجال إنتاج واستثمار الطاقة وذلك من أجل مواجهة أكبر المخاطر المحدقة بكوكبنا ووجودنا تغيّر المناخ.

كشف وعرقلة الأساليب المدمّرة وغير المستدامة لصيد الأسماك، بالإضافة إلى السعي لإنشاء شبكة من المحميات البحرية وسائر البحار والمحيطات.

- الحفاظ على الغابات القديمة والدفاع عن النباتات والحيوانات والثقافات التي تعتاش منها.

العمل من أجل مشرق، وعالم، خالٍ من التكنولوجيا النووية، سواء كانت من أجل الطاقة أو الحرب.

- البناء لمستقبل تغيب عنه السموم وذلك من خلال توفير وتسويق بدائل أكثر أماناً من الكيميائيات المتوفرة حالياً .

- العمل من أجل ضمان استخدام أساليب زراعية مستدامة، عبر رفض المواد المعدلة جينياً، وحماية التنوّع الطبيعي وتشجيع الزراعة الواعية مجتمعياً .

وفي سعيها نحو تحقيق هذه الأهداف، تلتزم السلام الأخضر Greenpeace مبادئ اللاعنف والاستقلالية ولا تتخذ أعداءً دائمين ولا حلفاء دائمين. المزيد حول مبادئ السلام الأخضر الجوهرية في مجال حماية البيئة تقوم منظمة السلام الأخضر بعملين مهمين، وذلك من خلال المساهمة في صياغة سياسات بيئية عالمية هذا من ، ومن جهة ثانية التأثير على الهيئات الرسمية و صناع القرار لتبني تلك السياسات.[2]

---

[1] - **المرجع نفسه**، ص.200.

[2] - الموقع الرسمي للمنظمة، في: .(12/04/20015) http://www.greenpeacearabic.org/who-we-are/

لتحقيق الأهداف المنوطة بها تتبع منظمة السلام الأخضر جملة من الوسائل أهمها[1]:

1- المشاركة: يتضمن مفهوم المشاركة بصفة عامة إثبات وجود المنظمة في كل المبادرات و المؤتمرات الدولية و الإقليمية إضافة إلى الندوات العلمية و يتضمن كذلك المشاركة الفاعلة في نشر الاتفاقيات الدولية و المعاهدات و التشجيع على تنفيذها.

فقد أثبتت منظمة السلام الأخضر حضورها في المؤتمرات الثلاث التي عقدت في كل من ري ودي جانيرو وجنوب أفريقيا، جوهانسبورغ، إضافة إلى مؤتمر ستوكهولم و قدمت تقارير مهمة عن حالة البيئة في مختلف مناطق العالم كذلك نظرا لأن أغلبية المعاهدات الدولية منحت المنظمات الدولية غير الحكومية ضفة المراقب و حق التبليغ عن الجرائم و التجاوزات البيئية. و من تلك الاتفاقيات بروتوكول مونتريال و اتفاقية برن المتعلقة بحماية البرية و الوسط الطبيعي لأوربا.

تتضمن المشاركة بالنسبة لمنظمة السلام الأخضر التبليغ عن الانتهاكات و التجاوزات ضد البيئة، و المشاركة من خلال التقارير و المقترحات و الوصول إلى توصيات لتكون كدليل عملي لصناع القرار.

المساهمة في المؤتمرات الدولية:

نظرا لكون منظمة السلام الأخضر تتمتع بمكانة استشارية فإنه يمكن لها حضور المؤتمرات و عقد الاتفاقيات، كما يمكنها القيام بدور الدعاية لتحريك الرأي العام داخل كل دولة و على النطاق العالمي أيضا و ذلك للضغط على صناع القرار في الدول لإعطاء قضايا البيئة الأهمية التي تستحقها في برامج سياساتها العامة. كما يمكن لمنظمة السلام الأخضر رفقة منظمات أخرى تنشط معها في نفس المجال جعل المفاوضات أكثر ديمقراطية بالتأكد من اهتمامات قطاعات السكان التي قد لا يعطيها قادة الدول اهتماما.

[1]– برنامج الأمم المتحدة للبيئة، "الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي (الولايات المتحدة الأمريكية، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 1992)،ص.29.

من خلال ما سبق يتبين لنا أن منظمة السلام الأخضر تمتلك من الصلاحيات و الوسائل الفعالة ما يسمح لها بممارسة نفوذ و تأثير كبيرين على الدول في إطار المحافظة على البيئة ووضع سياسات عمل تستخدمها الدول .

بالإضافة إلى العملين السابقين تعترف السلام الأخضر بأنّ المشاكل التي نواجهها متعددة الأوجه والأسباب، وبالتالي من الضروري التصدي لها بحلول جذرية. لذلك تعتمد السلام الأخضر على البحث العلمي بالإضافة إلى الحوار الهادئ للوصول إلى مصالح مشتركة مع صانعي القرار.كما تعتمد على التحرك المطلبي العلني والصاخب، و المواجهةالسلميّة لكسر حاجز الصمت وعدم الاكتراث تجاه المواضيع البيئية الجوهرية.

ومن أقدم الشعارات التي اتخذتها لتخلص بها عملها، تلك الكلمات المأثورة المقتبسة عن الزعيم الهندي الأحمر سياتل، وهي "عند اقتلاع آخر شجرة وتسمم آخر نهر ونفوق آخر سمكة، سنكتشف أننا لا نستطيع أن نأكل المال"

المبحث الثاني : إنجازات منظمة السلام الأخضر و أهم التحديات التي تواجهها

تعتبر منظمة السلام الأخضر من أبرز المنظمات الفاعلة في مجال البيئة و ما يثبت ذلك هو الكم الهائل من النشاطات التي قامت بها منذ نشأتها، رغم ما يعترضها من تحديات قد تعيق أحيانا تحركاتها.

المطلب الأول: أهم إنجازات منظمة السلام الأخضر

ساهمت منظمة السلام الأخضر بالعديد من الإنجازات في مختلف المناطق في العالم، هذه المساهمة كانت كمحصلة لتطور آليات منظمة السلام الأخضر سواء كان ذلك من حيث التعبئة الجماهيرية و حشد الرأي العالم العالمي، أو من حيث تعاونها مع منظمات أخرى غير حكومية، بالإضافة إلى اتساع دائرة تدخلاتها و ما ساعدها في ذلك هو توفر بنية اتصالات سهلت من عمل الناشطين في المنظمة .

و يمكن إيجاز أهم الإنجازات التي قامت بها منظمة السلام الأخضر فيما يلي:[1]

-1972: بعد أول تحرك لغرينبيس في العام 1971،تخلت الولايات المتحدة عن قاعدة التجارب النووية في جزيرة أمشيتكا في ألاسكا.

- 1975: وقفت فرنسا التجارب على الغلاف الجوي في المحيط الهادئ الجنوبي إثر تظاهرات احتجاجية نظمتها غرينبيس في موقع التجارب.

- 1978: أدت تحركات غرينبيس إلى وقف عمليات ذبح عجول البحر الرمادية في جزر أوركني في اسكتلندا.

-1982: حظّرت المجموعة الاقتصادية الأوروبية استيراد فراء صغار الفقمة.وجاءت هذه الخطوة إثر موجة انتقادات عامة أثارتها تحركات غرينبيس في كندا.

[1]- انتصارات منظمة السلام الأخضر على الموقع الرسمي للمنظمة في:
http://www.greenpeace.org/international/en/about/victories/ (2015/04/25).

.

- 1985: عادت التجارب النووية الفرنسية في المحيط الهادئ الجنوبي لتشكل موضوع خلاف دولي، سيّما بعد أن أقدمت أجهزة الاستخبارات الفرنسية على إغراق سفينة غرينبيس "راينبو واريور."

- 1988: إثر التحركات التي قامت بها غرينبيس في إطار الدفاع عن البحار والمحيطات، والمطالب الملحة التي تقدمت بها، صادقت اتفاقية لندن لتفريغ النفايات على حظر عالمي يمنع إحراق النفايات المشتملة على مركبات الكلور العضوية في البحر.

- 1992: ألغت فرنسا تجاربها النووية لهذا العام في جزيرة موروروا المرجانية في أعقاب زيارة قامت بها سفينة "راينبو واريور" إلى منطقة التجارب. كما تعهدت فرنسا بوقف التجارب كافة في حال أقدمت دول أخرى معنية بالتجارب النووية على اتخاذ خطوة مماثلة.

- 1993: حظَّرت اتفاقية لندن لتفريغ النفايات طرح النفايات المشعة والصناعية في العالم في مياه البحر بشكل نهائي.

- 1994: وُجّت تحركات غرينبيس التي فضحت بيع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية نفايات سامة إلى دول غير تابعة لها بمفاوضات حكومية حول اتفاقية بازل التي تحظِّر هذه الممارسة.

- 1994: بعد أن قامت غرينبيس على مر سنوات عدة بتحركات جدية ضد صيد الحيتان، صادقت اللجنة الدولية لصيد الحيتان على إنشاء محمية الحيتانفي المحيط المتجمد الجنوبي تنفيذاً لاقتراح تقدمت به فرنسا و دعمته غرينبيس[1].

- 1995: أثارت تحركات غرينبيس لوقف التجارب النوويةالفرنسية اهتماماً دولياً واسع النطاق.وفي هذا السياق، وقّع ما يزيد عن سبعة ملايين شخص عرائض طالبوا من خلالها بوقف التجارب.وقد تعهدت فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وروسيا والصين بالتوقيع على معاهدة وقف التجارب النووية الشاملة.

- 1996: صادقت الأمم المتحدة على معاهدة وقف التجارب النووية الشاملة.

[1] -ibid.

-1997: منح برنامج الأمم المتحدة للتنمية منظمة غرينبيس جائزة الأوزون لتطويرها ثلاجة التجميد الصديقة للبيئة والخالية من أي مواد كيميائية تستنزف طبقة الأوزون وتعزز ارتفاع حرارة الأرض.

- 1998: بعد مرور خمسة عشر عاماً منذ إطلاق غرينبيسللحملة، وافق الاتحاد الأوروبي أخيراً على أن تكف سفنه تدريجياً عن الصيد بالشباك في مياه دول الاتحاد الأوروبي والمياه الدولية ليتم التخلي كلياً عن هذه الممارسة بحلول أواخر العام 2001 . في فرنسا وإيطاليا والمملكة المتحدة وإيرلندا استمرت في الصيد بالشباك في المحيط الأطلسي الشمالي الشرقي والبحر الأبيض المتوسط، في حين توقفت اليابان وتايوان وكوريا عن استخدام شباك الصيد في عرض البحر عندما أصبح الحظر العالمي ساري المفعول في أواخر العام 1992.

- 1998: وافقت الشركة النفطية "شلأ"أخيراً على إعادة منشآتها النفطية البحرية "برينتسبار "إلى اليابسة لإعادة التدوير.وكانت غرينبيس قد بدأت حملتها منذ العام 1995لإقناع الشركة النفطية بعدم إفراغ محتويات المنشآت المهملة في مياه المحيط.

- 1998: حظّرت اتفاقية أوسبار التاريخية تفريغ نفايات المنشآت النفطية البحرية في مياه المحيط الأطلسي الشمالي الشرقي. هذا وصادقت الاتفاقية على التخلص تدريجياً من النفايات المشعة والسامة نزولاً عند اقتراح غرينبيس.[1]

-1999: طُلب إلى اليابان بموجب القانون الدولي للمحكمة البحرية وقف عمليات الصيد "التجريبية"التي تستهدف أسماك التونة زرقاء الزعنفة.

- 2000: ألغت تركيا أخيراً مخططاتها الهادفة إلى بناء مفاعلاتها النووية الأولى في آكيو كجزء من مشروع أوسع نطاقاً يقضي ببناء 10مفاعلاتنووية بحلول العام .2020وجدير بالذكر أن هذا القرار الذي صدر في جويلية من العام 2000 جاء بعد مرور ثماني سنوات من بدء الحملات التي أطلقتها غرينبيس ومنظمات أخرى بهذا الخصوص. أما السوق الوحيدة المتبقية لمختلف الشركات النووية الرئيسة في الغرب، فهي الصين.

[1] –ibid.

- 2000-2001: بفعل الضغوط من قبل المستهلكين، تعهد عدد كبير ومتزايد من الأوروبيين العاملين في مجالات البيع بالتجزئة وإنتاج الأغذية، كما العديد من فروع الشركات المتعددة الجنسيات،بعدم إدخال مكوّنات معدّلة جينيا على منتجاتهم. وقد عملت غرينبيس من خلال شبكات المستهلكين الموزّعة في خمس عشرة دولة على اختبارا لمنتجات وجمع المعلومات المتعلقة بالأغذية والسياسات الغذائية وتسليطالضوء على حالات التلوّث.

-2001 :كان لحملات الضغط التي أطلقتها غرينبيس،فضلاً عن البعثات السابقة إلى المحيط المتجمد الجنوبي والمحيط الأطلسي بهدف تسليط الضوء على السفن التي تسجل تحت علم أجنبي للتهرب من التشريعات الحكومية (أو سفن "القراصنة") دور فاعل في اعتماد "خطة عمل دولية" تهدف إلى محاربة ممارسات الصيد غير المشروعة في المياه الدولية.

- 7 فيفري 2003 : رضخت مطاعم ماكدونالدز في الدانمارك للضغوط واحتلت موقعاً قيادياً بافتتاحها سلسلتها الأولى من المطاعم التي تستخدم مواد كيميائية غير مدمِّرة للبيئة من أجل تجميد الأطعمة. وكانت الحملة التي أطلقها ناشطو غرينبيس عبر شبكة الإنترنت قبل ثلاث سنوات قد دفعت بشركة كوكا كولا إلى اعتماد قرار مماثل قضى بعدم استخدام كربون الفلور الهيدروجيني وكربون فلور الهيدروكلوريك وباستخدام تكنولوجيا التجميد الصديقة للبيئة التي ابتكرتها غرينبيس.

- 04 فيفري 2004 :خسرت شركة إيسو Esso الدعوى القضائية التي تقدمت بها ضد غرينبيس في فرنسا .وكناقد عمدنا في إطار حملتنا "لا تشتر منتجات إيسو، لا تشتر منتجات إكسون/موبايل" إلى تطوير نسخة ساخرة من شعار إسو استخدمنا فيها رمز الدولار مرتين ليصبح الاسم الجديد E$$O.وإذ ذاك، سعت شركة النفط العملاقة التي تعم لفي أنحاء أخرى من العالم تحت اسم أكسون/موبايل إلى حظر استخدام الشعار الجديد.لكن الفوز كان من نصيب حرية التعبير على شبكة الويب وحملتنا ضد المجرم الأول في العالم بحق البيئة، إذ أقرت المحكمة بشرعية استخدام الشعار بموجب حرية التعبير.

- 18 فيفري 2004: وضعت اتفاقية ستوكهولم موضع التنفيذ إثر عمليات الضغط التي مارستها غرينبيس ومنظمات بيئية أخرى على مر سنوات عدة.و تنص الاتفاقية في أحد بنودها الأساسية على التخلص من مختلف الملوثات العضوية المستديمة. وتشمل هذه الملوثات المواد الكيميائية الصناعية مثل مبيدات الحشرات ومركبات بي سي بي، والمنتجات الثانوية مثل مركبات الديوكسين المسبِّبة لداء السرطان والمنبعثة من المصانع التي تستخدم مادة الكلور ومن محارق النفايات.[1]

-22 تشرين الأول/أكتوبر 2004: تحققت النتائج المرجوة من عمليات الضغط والأبحاث العلمية والتحركات السلمية المباشرة التي قامت بها غرينبيس ومجموعات بيئيةأخرى حول العالم على مر عقد كامل.فقد عدلت روسيا بروتوكول كيوتو، وسمحت إذ ذاك بإعادة إحياء المسعى الشامل والوحيد في العالم من أجل مواجهة مخاطر ارتفاع حرارة الأرض.

- 29 أكتوبر 2004: أدت مساعي غرينبيس لجهة فرض رقابة أكثر صرامة على قطاع تفكيك قطع السفن المسيء للبيئة إلى اتفاق دولي ينص على اعتبار السفن التي لم تعد صالحة للاستخدام نفايات.ومن المتوقع أن يؤدي التزام 163دولة بموجبات الاتفاقية إلى زيادة المطالب لجهة تطهير السفن من الملوثات قبل تصديرها إلى الدول الرئيسة المعنية بتفكيك قطع السفن وإعادة تصنيعها، و تحديدا الهند وبنغلادش وتركيا.كما ستنشأ عن هذا الالتزام مطالبة جديدة بتطوير مسار إعادة تدوير السفن "الصديقة للبيئة" في الدول المتقدمة.

- 31 أيار/مايو 2006: رغم الضغط الشديد من جانب صناعة الطاقة النووية، أكدت اسبانيا أن المحطات الثمانية العاملة في البلد سيتم استبدالها تدريجيا لصالح الطاقة النظيفة و المتجددة. وتنضم اسبانيا إلى السويدو ألمانيا وايطاليا وبلجيكا وهي خامس دولة أوربية تتخلى عن الطاقة النووية.

- 27سبتمبر 2006: استونيا تطلق تحقيقا في سفينة "بروبو كوالا" بعد ثلاثة أيام من الحصار الذي فرضته سفينة غرينبيس "اركتك سانرايز". كان الإجراء الأول ضد السفينة التي سممت الآلاف وقتلت ثمانية في ساحل العاج عندما أفرغت شحنة من النفايات السامة التي كانت قد رفضت في

[1] –ibid.

هولندا. بعدما أفرغت بضائعها القاتلة، أبحرت السفينة ببساطة إلى استونيا دون عوائق، إلى حين اتخذت غرينبيس الإجراءات اللازمة[1].

- سبتمبر 2008: تبرئة ستة متطوعين غرينبيس الضرر الجنائي من قبل هيئة محلفين في محكمة التاج في القضية التي تركزت على مساهمة حرق الفحم في تغير المناخ .وقد جاءت هذه الاتهامات بعد محاولة الستة لإغلاق معمل الفحم بمحطة Kingsnorth في كينت في عام 2007، واعتمد الدفاع في المحكمة على الغاية من وراء غلق المعلم وهي ما يخلفه من تأثيرات مضرة تساهم بشكل كبير في زيادة تهديد تغير المناخ، وكانت هذه الحادثة أول انتصار في قضية تغير المناخ في بريطانيا.

- فبراير 2009: عملاق الإلكترونيات فيليبس ينحني لضغط منظمة السلام الأخضر و يصبح صديق للبيئة من خلال سياسة استرجاع النفايات الالكترونية .

- مايو 2010: بعد أكثر من 25 سنوات من الجهود المبذولة من طرف غرينبيس لفضح ومعارضة شحنات النفايات النووية من فرنسا إلى روسيا، قررت روسيا وضع حد لهذه الممارسة و أكدت عدم مشروعية الشحنات عندما اعترف مسؤولون فرنسيون بأن النية المعلنة لإعادة معالجة الوقود والعودة كاذبة.

- 2011: أعلنت شبكة التواصل الاجتماعي "فيسبوك" أنها ستتعاون مع منظمة غرينبيس المدافعة عن البيئة التي انتقدت في السابق استخدامها الكهرباء المولد من الفحم، للدفاع عن مصادر الطاقة النظيفة والمتجددة. و أعلنت فيسبوك في بيان "أننا نعمل مع غرينبيس ومنظمات أخرى لإقامة عالم يعمل بالطاقة النظيفة والمتجددة." وتعهدت فيسبوك خصوصا أن تجعل من الطاقة "الخضراء" معيارا في اختيارها مواقع مراكز البيانات وان تدعم الأبحاث عن تجهيزات لا تستخدم الكثير من الطاقة. ودعمت غرينبيس من جهتها مشروع "اوبن كمبيوت بروجيكت" الذي أطلقته فيسبوك عندما أعلنت في نيسان هندسة جديدة لمراكز البيانات تستخدم كهرباء تقل بنسبة 38% مما هي الحال راهنا. وقد

[1] –ibid.

اعتمد هذا النظام الجديد في إطار مركز جديد في براينفيل في ولاية اوريغن في شمال غرب الولايات المتحدة.[1]

- ديسمبر 2012: حكومة كوريا الجنوبية تتخلى عن خططها للبدء في عملية صيد الحيتان "العلمية"، وهي خطوة هامة إلى الأمام في الجهود العالمية لحماية الحيتان، حيث قام أكثر من 100،000 شخص من جميع أنحاء العالم بإرسال رسائل لرئيس الوزراء الكوري الجنوبي، ومطالبته بإلغاء صيد الحيتان.

- مارس 2013: رضوخ فولكس فاجن للضغوط من مختلف أنحاء العالم، وإعلانها أنها سوف تلبي وتدعم أهداف المناخ .وقد وافقت VW علنا أن ترقى إلى مستوى وعودها لتكون شركة خضراء لصناعة السيارات، وبذلك تكون قدوة لباقي الشركات المتخصصة في نفس الصناعات.

- 2015: أطلقت منظمة "السلام الأخضر في الهند Greenpeace India" -بالتعاون مع عدد من الشركاء، محطة صغيرة للطاقة الشمسية المتجددة في قرية في بيهار- الهند. المبادرة يمكن أن تكون نموذج قوي ّ حول كيفية تغيير قواعد اللعبة التي بإمكانها ان تجلب طاقة موثوقة لملايين من السكان في انحاء العالم. وتعتبرأو ّ ل شبكة كهرباء تعمل على الطاقة الشمسية وتصل حتى 100 كيلووات أطلقت خلال حفل ضخم، أداره الفلاح الأكبر سناً في القرية، والتي تستطيع أتزو ّ د أكثر من ألفي و400 مواطن هندي و450 منزل و50 مركز تجاري، بما في ذلك مدرستين ومركز طبابة. وقال المدير التنفيذي العالمي في غرينبيس كومي نايدو أن هذه المبادرة تظهر لملايين من السكان حول العالم الذين لا يملكون الكهرباء أن بإمكانهم الانطلاق نحو المستقبل عبر توليد طاقة شمسية مستدامة في مجتمعاتهم الصغيرة . وتعتبر هذه الشبكة الصغيرة الابتكار الأمثل والأجدى لتوليد الكهرباء، إذ فوائدتطو ّ رها تصل إلى أكثر من 1.3 مليار شخص في العالم الذين يعيشون حاليا بدون الكهرباء . ولذلك تظهر هذه الشبكة الصغيرة مفهوم التطو ّ ر بحد ّ ذاته، لأنخلالها ستتجاوز التقنيات المتطو ّ رة القذرة والخطرة التابعة لقرن 21، والسماح للناس بامتلاك والتحكم في نظام طاقة نظيفة[1] .

[1] -ibid

[1] –ibid.

المطلب الثاني: تحديات تواجه عمل منظمة السلام الأخضر.

كأي منظمة دولية غي حكومية، تواجه منظمة السلام الأخضر جملة من التحديات المختلفة التي يمكن لها أن تشكل عائقا أمام تحقيق الأهداف المنوطة بها، و تتمثل أهم هذه التحديات في: تحديات مالية، تحديات في جانب التسيير أو الأداء، و تحديات تفرضها بيئة عمل هاته المنظمة.

1- التحديات المالية (التمويل):

إن استمرار عمل أي منظمة مرتبط ارتباطا وثيقا بالإمكانيات المادية التي من دونها لا يمكن لأي منظمة تطبيق برنامجها و بالتالي فإن التحدي المالي يعتبر أكبر تهديد لاستمرار أي منظمة.

فالقائمون على المنظمات غير الحكومية و الملتزمون بخدمة الزبائن، بموارد محددة يجب أن يركزوا على إبقاء التكاليف على أدنى مستوى ممكن، و إن لم يتمكنوا من إثبات قدرة عالية في استخدام الموارد، فإنهم سيواجهون معضلة في تأمين تبرعات إضافية، أو مخصصات حكومية. و قضية التمويل في المنظمات غير الحكومية تحظى باهتمام كبير بسبب أن التمويل هو الذي يحدد استقلالية أو تبعية المنظمة غير الحكومية. و هناك مصدرين لتمويل المنظمات غير الحكومية:[1]

- **مصادر التمويل الخاصة/ الدائمة:** تتمثل في الاشتراكات السنوية للأعضاء، إضافة إلى الموارد المالية التي تمنحها منظمة الأمم المتحدة والاتحاد الأوربي، بحكم المركز الاستشاري الذي تتمتع به المنظمات غير الحكومية، حيث أن الثلث الأول من ميزانيتها ممول من طرف مؤسسات دولية، والثلث الثاني من طرف وكالات التنمية والمؤسسات المالية الدولية، والثلث الأخير ممول من طرف الشركات الكبرى.
- **مصادر التمويل العامة/ المؤقتة:** تتمثل في مختلف التبرعات و الهبات التي تحصل عليها المنظمات غير الحكومية شواء من عامة الناس أو من بعض الهبات التي تقدمها الدول: سويسرا و الولايات المتحدة الأمريكية.

[1]- أسماء مرايسي، **مرجع سابق** ،ص. 63.

2- تحديات القدرة التسييرية (الأداء): ليس للمنظمات غير الحكومية حدود تقليدية دنيا لقياس الأداء لذلك يعاني المديرون من الإجابة عن السؤال: ما مكونات النتائج و الفعالية؟ حيث أنه من الصعب قياس أداء العاملين و المديرين عندما يكون الهدف هو توفير خدمة عامة، و يجب على مديري المنظمات غير الحكومية أن يسوقوا خدماتهم من أجل جذب الزبائن، و المتطوعين والمتبرعين الذين تعتمد عليهم المنظمة. و الإشكال الذي يطرح هنا هو صعوبة الإشراف المباشر و الرقابة على المتطوعين بنفس الأسلوب الذي نجده في المنظمات الأخرى. من هنا فإنه من الواجب على القائمين على المنظمات أن يأخذوا بعين الاعتبار الطبيعة المختلفة للمنظمات غير الحكومية التي تتمثل أساسا في: التغير و التعقيد.

هذه التحديات التسييرية لها عدة انعكاسات على أنماط الأدوار والآليات التي تعتمدها هذه المنظمات و يمكن تلخيصها في ثلاث عناصر أساسية هي:[1]

- تقديم خدمات جديدة أو محسنة لفئات المجتمع المحرومة أو المهمشة.
- جهود تحفيز عمليات التغيير الاجتماعي، الاقتصادي و السياسي على مستوى العمل الجماعي أو الفردي للمنظمات الدولية غير الحكومية.
- محاولات خلق مساندة بين مختلف الوكالات والمبادرات، من خلال بناء الشراكات والشبكات.

الإدارة عندما عرفت ارتبطت ب: إدارة العمل التجاري، في حين أن المنظمات غير الحكومية ترى نفسها منظمات غير ربحية، كما أن الأساليب الإدارية التي يجري الحديث بشأنها هي في الأساس أساليب غربية لكن المنظمات غير الحكومية الدولية تعمل في مناخات و سياقات سوسيوثقافية غير غربية، بالتالي قد لا تتناسب هذه الآليات مع تلك المناطق التي تتعامل معها المنظمات الدولية غير الحكومية. من هنا تجد المنظمات الدولية غير الحكومية نفسها في مواجهة الدول، التي قد لا تتعاون معها، لذلك تركز على إدخال أساليب جديدة في إدارتها تتماشى مع مختلف السياقات التي تعمل فيها.

[1] -David Lewis , '' The Management of Non-Governmental Development Organization :An introduction ''(New York :Routledge,2001),p.2.

3- تحديات بيئة العمل: إن استهداف آليات عمل المنظمات الدولية غير الحكومية الدول و المناطق التي يواجه فيها الأفراد أشكال مختلفة من العنف و التهديدات التي يمس أمنهم و سلامتهم الشخصية، خاصة الدول التي تمر بأزمات معقدة أو تعيش مراحل انتقالية سريعة التغيير يزيد من احتمالات تعرض الأفراد الناشطين فيها للخطر ، ولجميع أنواع العنف.

فقد أظهرت إحصائيات كثيرة مؤشرات انعدام أمن النشطاء و العاملين بالمنظمات غير الحكومية أثناء عملهم في البيئات غير الآمنة خاصة في فترات تقديمهم الخدمات للمتضررين في الكوارث الطبيعية أو النزاعات، فكثيرا ما يتعرضون للمضايقات، و الاعتقال، و التعذيب، وتشويه السمعة، و الفصل من العمل، والحرمان من حرية التنقل ، و عرقلة تحركاتهم.[1]

أيضا نجد هناك نوع آخر من التحديات قانونية لعل أهمها هو عدم السماح للممثلين غير الحكوميين من اكتساب دور قضائي كالتفاوض مع الدول و الوقوف أمام المحاكم الدولية ، بالإضافة إلى عدم وجود اعتراف للمنظمات الدولية غير الحكومية كأشخاص اعتباريين و هو أمر تعاني منه معظم المنظمات الدولية غير الحكومية بما فيها منظمة السلام الأخضر.

[1]- صفية إدري، **دور المنظمات الدولية غير الحكومية في تفعيل مضامين الأمن الإنساني**، رسالة ماجستير (جامعة باتنة: كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2012/2011)، ص.150.

خلاصة الفصل الثالث:

منظمة السلام الأخضر هي إحدى أهم المنظمات الدولية غير الحكومية الناشطة في مجال البيئة، وما يثبت ذلك هو انتشار مكاتبها في مختلف مناطق العالم، بالإضافة إلى أنها استطاعت تحقيق إنجازات مهمة علة المستوى الدولي، من خلال ما تقوم به من حملات تعبئة الرأي العام العالمي تجاه الأخطار البيئية، وممارستها الضغط على حكومات الدول المخالفة للقوانين البيئية وما ساعدها على ذلك هو ارتباطها بشبكة علاقات تربطها بمختلف الفواعل على المستوى العالمي وهذا ما يضمن لها الاستمراريةو الفعالية برغم ما يعترضها من تحديات قد تعيق عملها أحيانا.

خاتمة:

يمكن القول أ ن قضايا البيئة تتداخل مع أطرا ف عدة وقضايا أخرى معقدة بسيرورة الثقافة والمعرفة الاجتماعية للشعوب متفاعلة مع مدركات صانعي القرار السياسي بالتناظر مع المستوى الأخلاقي لأصحاب القرارات الاقتصادية، إلا أننا أمام مسلمة أن الضرر البيئي سواء تعلق الأمر بالتلوث أم بالنفايات أم بالاستنزاف للموارد أو أي ضرر أخر فإن له عواقب وخيمة على البشرية وعلى نوعية حياتها وأمنها، وهو يهدد كلا من قدرة كوكب الأرض على الاستيعاب وقدرة البشر على التأقلم.

ومن خلال دراستنا لمعظم المؤتمرات الدولية والإقليمية ومدى أخذ الدول بالتوصيات المتمخضة عن هذه المؤتمرات نجد أنفسنا نوافق على الرأي أن الشمال هو المسؤول الأول عن هذا الضرر، إذ أن حصته أكبر في تلويث الهواء، وفي التسبب في الاحتباس الحراري، والأمطار الحمضية، والنفايات الصلبة والمواد السامة والمشعة، إلا أن ذلك لا يعفي دول الجنوب من مسؤوليتها تجاه البيئة وستبقى البيئة في حد ذاتها مصدرا للصراع بين الشمال والجنوب.

وأنه على جميع أطراف المجتمع الدولي أن تلجأ إلى وضع منظومة بيئية قائمة على الرضا النسبي لجميع الأطراف دون إجحاف لأي طرف مع أخذ الاعتبارات المتعلقة بحاجة الجنوب إلى التنمية ومن هنا تكون المسؤولية تضامنية تكاملية سواء في تنفيذ الالتزامات أوفي وضع السياسات.

من خلال دراستنا تم التوصل إلى مجموعة من النتائج على النحو التالي:

- لقد كان للمنظمات الدولية غير الحكومية دور مهم في المساهمة في وضع ترتيبات بيئية على المستوى العالمي حيث يظهر دورها في التعريف بالقضايا البيئية وإقناع صناع القرار في مختلف أنحاء العالم بأن المشكلات البيئية قابلة للحل في حال ما تكاثفت الجهود على هذا الأساس.
- أثبتت المنظمات الدولية غير الحكومية فعاليتها بشكل كبير في مواقف عديدة منها:

- اتساع نطاقها ومجال عملها جعلها تساهم في التعريف بالقضايا البيئية ذات الأهمية القصوى والتي تشل تهديدا مباشرا للإنسان ودفع المنظمات الحكومية الدول إلى إدراج هذه القضايا في أولويات اهتمامها.

- مشاركتها في مختلف المؤتمرات البيئية جعلها تحرص على متابعة تنفيذ الالتزامات البيئية المترتبة عن المعاهدات والاتفاقيات الدولية من قبل الدول والمنظمات البيئية الحكومية وما ساعدها في أداء هذا العمل هو امتلاكها لآلية التأثير على الرأي العام العالمي بواسطة مختلف وسائل الإعلام.
- بفضل التقارير والأبحاث والإحصاءات التي تقوم بها ساهمت المنظمات الدولية غير الحكومية في الكشف عن العديد من التجاوزات في حق البيئة واقتراح الحلول المناسبة لها.

- النتائج السابقة تؤكد أن للمنظمات الدولية غير الحكومية دور بارز في صياغة السياسات البيئية العلمية وهذا بالرغم من التحديات التي تواجهها سواء كانت تحديات مالية، تسييرية أو قانونية، وبالرغم ما يتعرض له النشطاء في هاته المنظمات من عراقيل تصعب من قيامهم بالأعمال المكلفين بها والتي قد تصل في عض الأحيان لدرجة الاحتجاز أو المقاضاة.وتعد منظمة السلام الأخضر نموذجا لهذه المنظمات وذلك بفضل عملها المتواصل والدؤوب في مراقبة وكشف كافة أشكال التعدي على البيئة والتصدي لها. وهو ما يدل على فعالية الدور الذي تقوم به المنظمات الدولية غير الحكومية في مجال البيئة .

قائمة المراجع:

1- قائمة الكتب باللغة العربية:

1) أبو جودة إلياس، **الأمن البشري وسيادة الدولة**، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 2008.

2) إسماعيل سعد الله، عمر،**القانون الدولي لحل النزاعات**، الجزائر :دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2008 .

3) المجذوب محمد، **التنظيم الدولي النظرية والمنظمات العالمية والإقليمية المتخصصة**، لبنان ، بيروت، 2005 .

4) الفتلاوي حسين سهيل، **المنظمات الدولية**، لبنان :دار الفكر العربي، 2004.

5) الفتلاوي حسين سهيل، **مبادئ المنظمات الدولية العالمية والإقليمية**، عمان:دار الثقافة للنشر والتوزيع،2010.

6) بيليسجون، سميث وستيف، **عولمة السياسية العالمية**، الإمارات: ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث دبي، 2004.

7) زياني صالح، بن سعيد مراد، **مدخل إلى الإصلاحات المؤسساتية للحكم البيئي العالمي**، الجزائر:دار قانة للنشر والتجليد، 2010.

8) طراف عامر، **التلوث البيئي والعلاقات الدولية**، بيروت، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والتوزيع والنشر،2008.

9) محمد مامل ياقوت، **الشخصية الدولية في القانون الدولي العام**، القاهرة: عالم الكتب، 1970.

10) ميهوبي عبد الحكيم، **التغيرات المناخية- الأسباب، المخاطر، ومستقبل البيئة العالمي**، الجزائر: دار الخلدونية للتوزيع و النشر،2011.

11) مظلوم جمال، **الأمن غير التقليدي**، الرياض: مركز الدراسات والبحوث، ط1، 2012.

12) سعد الله عمر، **المنظمات الدولية غير الحكومية في القانون الدولي بين النظرية والتطور**، الجزائر :دار هومة للطباعة والنشر،2009.

13) عارف صالح مخلف، **الإدارة البيئية – الحماية الإدارية للبيئة**، الأردن: دار اليازوري للنشر و التوزيع،2007.

14) فرانك جي ولتشنرو جون بولي، **العولمة- الطوفان أم الإنقاذ**، ترجمة: فاضل جتكر لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية2004.

15) قوجيلي سيد أحمد، **تطور الدراسات الأمنية و معضلة التطبيق في العالم العربي** أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية،ط1، 2012.

16) قنديل أماني، **الموسوعة العربية للمجتمع المدني**، مصر: مكتبة الأسرة، 2008.

17) شلبي أحمد إبراهيم،**التنظيم الدولي دراسة في النظرية العامة والمنظمات الدولية**،(بيروت: الدار الجامعية للطباعة والنشر،1984.

18) خليل حسين، **النظرية العامة و المنظمات العالمية البرامج والوكالات المتخصصة** لبنان: دار المنهل اللبناني،ط1.

19) غضبان مبروك، **المدخل إلى العلاقات الدولية**، الجزائر :دار العلوم للنشر والتوزيع، 2007.

2- المذكرات و الأطروحات:

20) إدري صفية، دور المنظمات الدولية غير الحكومية في تفعيل مضامين الأمن الإنساني، رسالة ماجستير جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012/2011.

21) العربي وهيبة، المنظمات غير الحكومية كفاعل جديد في تطوير القانون الدولي والعلاقات الدولية، الماجستير قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2003-2004.

22) درغوم أسماء، البعد البيئي في الأمن الإنساني مقاربة معرفية، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، كلية الحقوق، 2009/2008.

23) حموم فريدة، الأمن الإنساني مدخل جديد في الدراسات الأمنية، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر،كلية العلوم السياسية والإعلام، 2004/2003.

24) مرايسي أسماء، إدارة المنظمات الدولية غير الحكومية لقضايا حقوق الإنسان – دراسة حالة: منظمة العفو الدولية، رسالة ماجستير جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012/2011.

25) فؤاد جدو، دور المنظمات الغير حكومية في النزاعات الدولية- أنموذج منظمة أطباء بلا حدود-" رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2009-2010

26) رائف محمد لبيت، الحماية الإجرائية للبيئة، رسالة ماجستير (جامعة المنوفية: كلية الحقوق، 2008).

27) شعشوع قويدر، دور المنظمات غير الحكومية في تطوير القانون الدولي البيئي-مذكرة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، كلية الحقوق والعلوم السياسية،2013-2014.

28) خلف الله عمر، التهديدات البيئية وفعالية الاستجابات السياسية في إفريقيا، مذكرة ماجستير (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام ،2012/2011

3- المجلات:

1-حارث حازم أيوب، فراس عباس فاضل البياتي، "**التلوث البيئي معوقا للتنمية و مهددا للسكان**"، **المجلة العراقية لبحوث السوق وحمايةالمستهلك**، مجلد 2، عدد3، 2010).

2-عبد الإله محمد حسن عبد السلام،" **مجلة أسيوط للدراسات البيئي**"، العدد 33، جانفي 2009.

4-التقارير:

1- برنامج الأمم المتحدة للبيئة، "**الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي**" (الولايات المتحدة الأمريكية، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 1992).

2- المركز الدولي للعدالة، "لجان تقصي الحقائق و المنظمات غير الحكومية: العلاقة الأساسية مبادئ فراتي التوجيهية للمنظمات غير الحكومية العاملة مع لجان تقصي الحقائق"، نيويورك: م.ع. 2004.

5- المقالات:

1) بن سعيد، مرد، "دور الفواعل غير الدولاتية في الحوكمة البيئية العالمية" الجزائرية للأمن والتنمية، العدد الأول،2011.

2) David Lewis , '' The Management of Non-GouvernementalDéveloppent Organization :An introduction ''(New York :Routledge,2001).
3) HULM ,David &Edwards,Michael,NGOS, States and donors : Too Close for Comfort ?(Macmillan Press Ltd,1997) P28.
4) Kofi A.Annan, Millennium Report of the secretary-general of the UN.
5) Michael Yaziji and Jonathan Doh, NGOs and Corporations: Conflict and Collaboration, New York:Cambridge university press, 2009, p.4.
6) Rapport de la commission indépendant sur l'intervention et la souveraineté des états , la responsabilité de protéger , crdi , 2001.

6-قائمة المواقع الإلكترونية:

1– المنظمات الحكومية مأخوذة من موقع "من نحن"، تم تصفح الموقع يوم:

www.inogoaccounteability charter.org/www_we-ose.html

2- http://www.humansecurity-chs.org

3- انتصارات منظمة السلام الأخضر علىالموقع الرسمي للمنظمة:

http://www.greenpeace.org/international/en/about/victorie/

4- Kofi A.Annan, Millennium Report of the secretary-general of the UN http://www.un.org/millennium/sg/report/

5–فايق حسن جاسم الشجيري، " البيئة والأمن الدولي"،في:

http://www.annabaa.org/nbahome/nba72/beea.htm

6- انتصارات منظمة السلام الأخضر على الموقع الرسمي للمنظمة في:

http://www.greenpeace.org/international/en/about/victories/

7-محمد الطراونة، **دور منظمات المجتمع المدني في حماية حقوق الإنسان**، مقال منشور على موقع الإنترنت http ://www.pal.lp.org

8-أمحند برقوق، الأمن الإنساني. مقاربة إيتو- معرفية، ص6، أنظر الموقع:

http://berkouk-mhand-yolasite.com/research.php

rapport de la commission indépendant sur l'intervention et la souveraineté des états , la responsabilité de protéger , crdi , 2001.

une nouvelle approche , la responsabilité de protéger .

9-حمدي هاشم، "الأمن البيئي العالمي و الدمار الشامل للحروب"،في:

http ://www.feedo.net/Environment/EnvironmentalProblems/Problems/EnvironmentalSecurity.htm.

Michael Renner, Introduction to the Concepts of Environmental Security and Environmental Conflict ,2006.

http://www.envirosecurity.org/ges/inventory/IESPP_I-C_Introduction.pdf

10-"دراسة حول التغير المناخي و البيئي و علاقته بالكوارث"، في:

http://www.cdd.gov.jo/uploads/t3%27ayor-mna5y.pdf.

فهرس الموضوعات

شكر	
الإهداء	
المقدمة	1
الفصل الأو ل: مقاربة مفاهيمية للمنظمات الدولية غير الحكومية والأمن الإنساني	
المبحث الأو ل: الخلفية التاريخية للمنظمات غير الحكومية	7
المطلب الأو ل: نشأة وتعريف المنظمات الدولية غير الحكومية	7
المطلب الثاني: خصائص المنظمات الدولية غير الحكومية	11
المبحث الثاني: مفهوم الأمن الإنساني ومهددا ت الأمن البيئي	16
المطلب الأو ل: مفهوم وأبعاد الأمن الإنساني	16
المطلب الثاني: الأمن البيئي والبيئة دراسة في المفاهيم	22
المطلب الثالث: أهم المشكلات البيئية المطروحة على الساحة الدولية.	27
الفصل الثاني: عولمة التهديدا ت البيئية وآليات المنظمات الدولية غير الحكومية لمواجهتها	
المبحث الأو ل: ظهور القضايا البيئية عل الساحة الدولية	38
المطلب الأو ل: المؤتمرا ت الدولية وتعزيز الوعي البيئي العالمي	38
المطلب الثاني: المؤتمرا ت الإقليمية وتضافر الجهود للحد من التدهور البيئي	47
المبحث الثاني: دور المنظمات الدولية غير الحكومية و آليات عملها للحفاظ على البيئة	52
المطلب الأو ل: تطور دور المنظمات الدواية غير الحكومية في مجال حماية البيئية	52
المطلب الثاني: آليات المنظمات الدولية غير الحكومية في الاستجابة للتهديدا ت البيئية	54
الفصل الثالث: منظمة السلام الأخضر كمنظمة فاعلة في مجال حماية البيئة.	
المبحث الأو ل: منظمة السلام الأخضر علاقتها بالفاعلين الدوليين ودورها في مجال البيئة	60

المطلب الأو ل: النشأة و الهيكل التنظيمي للمنظمة	60
المطلب الثاني: علاقة منظمة السلام الأخضر بالفاعلين في السياسة الدولية	63
المطلب الثالث: دور منظمة السلام الأخضر في مجال حماية البيئة	65
المبحث الثاني: إنجازا ت منظمة السلام الأخضر وأهم التحديات التي تواجهها	68
المطلب الأو ل: أهم إنجازا ت منظمة السلام الأخضر	68
المطلب الثاني: تحديات تواجه عمل منظمة السلام الأخضر	75
الخاتمة.	**79**
قائمة المراجع	**81**
فهرس الموضوعات	